

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ١٩

الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لسعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، وزير
خارجية قطر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

الشيخ آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، يطيب لي أن
أتقدم لكم بتحياتنا الحارة وتهانئنا الخالصة لانتخابكم
لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.
ونحن على ثقة من أنكم ستقودون أعمال الجمعية
العامة الى غايتها المنشودة. كما لا يفوتني أن أشيد
بسلفكم سعادة ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل
البرتغال على رئاسته الناجحة للجمعية في دورتها
الخمسين التاريخية. ونود أن نعرب عن تقديرنا
لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد الدكتور بطرس
بطرس غالي على ما يبذله من جهود في خدمة وأهداف
الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين
وتحقيق المبادئ السامية لها.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفاقات الأمم المتحدة
(المادة ١٩ من الميثاق) (A/51/366/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين
العام رئيس الجمعية العامة في رسالة واردة في
الوثيقة A/51/366/Add.2 بأنه منذ إصدار رسالتيه
المؤرختين ١٧ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قامت غينيا
الاستوائية بتسديد المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها إلى
دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما
بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

يواجه العالم سلسلة من الصراعات الداخلية بعد
تفاقم النزاعات العرقية والقومية المتطرفة مما هدد
وجود بعض الدول. كما يواجه العالم النزاعات العرقية
والقومية المتطرفة مما هدد وجود بعض الدول، ويواجه
مشاكل كثيرة مهمة، مثل الهجرة الواسعة وتدفق
اللاجئين والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية. وقد

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن هنا فإنه يجب التأكيد على الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وأنه لمن الضروري تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي يمكن أن تقوم بدور كبير في الدبلوماسية الوقائية، وفي توفير آليات الإنذار المبكر، وفض النزاعات سلميا بين الدول الأعضاء في هذه المنظمات.

إن مسألة نزع السلاح تحتل جانبا أساسيا في بناء أركان الأمن والسلم الدوليين، وهذا لا يتحقق إلا بنزع الأسلحة والحد من السباق في مجال التسلح وخاصة أسلحة الدمار الشامل. وفي رأينا أن تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى هو قرار يحتاج الى المزيد من الدعم والمؤازرة ليكتسب الصفة العالمية بانضمام كافة الدول الى هذه المعاهدة، كما أن دولة قطر تؤكد على ضرورة انضمام اسرائيل الى هذه المعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطة أساسية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط مما يسهم في تحقيق الأمن المتساوي والمتوازن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم. كما أن دولة قطر ترى أن التوقيع على اتفاقية حظر التجارب النووية خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

إن دولة قطر انطلاقا من التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تؤكد تمسكها بالتزاماتها الدولية والإقليمية، والعمل من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية على تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وتشارك شقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول الصديقة في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ذات الأهمية الحيوية للعالم كله. وتبذل دولة قطر جهدا إيجابيا في هذا السبيل بإقامة علاقات طيبة وبناءة مع جميع الدول في المنطقة تقوم على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام الشرعية وحل الخلافات بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة أو الاحتكام الى القضاء

اقترن هذا كله بمتغيرات سياسية واقتصادية سريعة لم تصل الى مداها بعد. فنحن بصدد مرحلة انتقالية يتم فيها إيجاد أنماط جديدة من العلاقات الدولية ويتشكل خلالها النظام الدولي الجديد الذي يتطلع إليه العالم. ولم تتضح بعد الرؤية الكاملة لهذا النظام في مضمونه وقواعده وتوجهاته. ونحن نرى ضرورة العمل على بلورة نظام دولي جديد يستبعد فيه الكيل بكثير من معايير ومعالجة القضايا الأساسية وما يتولد عنها من معضلات بفهم منطقي واسع وشامل.

إن الدور الجوهري والفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة في مواجهة القضايا الدولية، وفي حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي لا يمكن إنكاره أو التقليل من أهميته في إرساء قواعد ومبادئ النظام الدولي الجديد يتطلب الجدية في إصلاح الأمم المتحدة، وتحقيق أهدافها المنشودة.

وإن إصلاح الأمم المتحدة يستلزم أول ما يستلزم تنشيط الجمعية العامة لتمكينها من النهوض بواجباتها بطريقة فعالة تعطي لقراراتها مصداقية أمام الرأي العام العالمي.

ولقد أوضحنا فيما مضى ضرورة إصلاح مجلس الأمن وزيادة فعاليته من جهة أخرى، ومعالجة أوجه النقص في ممارساته من جهة، الأمر الذي لن يتأتى في نظرنا إلا بتوسيع عضوية مجلس الأمن بحيث يعكس الحقائق السياسية والاقتصادية والجغرافية الجديدة لبعض الدول ويصبح أكثر قدرة على إدراك المعطيات الدولية الجديدة وتحمل المسؤوليات والأعباء الواقعة على عاتقه.

إن مهمة حفظ الأمن والسلم العالميين تكتسب أهمية خاصة في ظل المتغيرات الدولية ولذلك يجب ألا تقتصر على الإجراءات التي توصي بها الجمعية العامة أو التي يتخذها مجلس الأمن بعد وقوع الأحداث في شكل نزاعات وحروب، بل يجب إيلاء اهتمام أكبر للإجراءات الوقائية إذ أن اتخاذ الإجراءات المبكرة من جانب المجتمع الدولي هو السبيل الأمثل لتفادي نشوب الصراعات واستفحالها بدلا من اتخاذ الإجراءات السياسية أو العسكرية لإيقافها، وفرض الحلول المبتورة وغير العادلة في أحيان كثيرة.

لفرض العقوبات ورفعها بشكل يحقق التوازن بين المصلحة الدولية من جهة، ومعاناة الشعوب الواقعة تحت العقوبات من جهة أخرى.

إن دولة قطر قد عملت على دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق كانت مشاركتنا في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي حيث أكد القادة العرب على أن تحقيق هذا السلام يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية، والانسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط من الجولان السوري ومن الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دولياً وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٥) وتطبيقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي ارتضاه العرب، وارتضته إسرائيل أساساً جاداً وعملياً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنبر ندعو حكومة إسرائيل الجديدة أن تواصل جهود العمل في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن تحتكم في ذلك إلى قرارات الأمم المتحدة المشار إليها، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأخيراً مرجعية الاتفاقات التي تم إبرامها بتراضي جميع الأطراف. ونأمل أن تراجع هذه الحكومة مواقفها مما يعين على إيصال عملية السلام إلى غايتها في بناء أسس الثقة والتعاون بين شعوب ودول المنطقة بالوصول إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ونحن ندعو الدولتين الكبيرتين الراعيتين لعملية السلام والمجتمع الدولي كله على العمل على بذل مزيد من الجهود في مساندة عملية السلام إلى الوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

كما تعبّر دولة قطر عن القلق البالغ إزاء استمرار إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة واستقدام مستوطنين إليها، منتهكة بذلك الشرعية الدولية

الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية. وانطلاقاً من هذا المبدأ تؤيد دولة قطر حل الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بهذا الأسلوب.

لقد أعربت دولة قطر عن ارتياحها البالغ بالاتفاق الموقع بين الجمهورية اليمنية ودولة أريتريا في باريس في شهر أيار/مايو الماضي على تسوية النزاع بينهما حول جزيرة حنيش الكبرى سلمياً، عن طريق التحكيم الدولي، باعتباره خطوة هامة نحو إقرار الحل السلمي لهذا النزاع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بما يخدم أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر ويدعم العلاقات الثنائية ومبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين وركائز الأمن والسلم الدوليين. كما أننا في الوقت ذاته نقدر كل التقدير الجهد الذي بذلته حكومة فرنسا الصديقة من أجل التسوية السلمية في هذه القضية.

إن دولة قطر قد عبرت عن مشاعرها الأخوية وتعاطفها مع الشعب العراقي الشقيق الذي يعيش ظروفاً بالغة الصعوبة من جراء العقوبات التي فرضت عليه. ومن هذا المنطلق فقد رحبت دولة قطر باتفاق النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة والخاص بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) باعتبار أن هذا الاتفاق سيساهم في تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وتوفير احتياجاته الإنسانية من الغذاء والدواء وتدعو الأمم المتحدة إلى الإسراع في توفير الظروف المناسبة لتنفيذه، مع تأكيد موقف دولة قطر الثابت في الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية له. كما أن العراق مطالب بتنفيذ وتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كذلك يجب ألا تخرج هذه القرارات عن إطار الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.

كما أننا نعبر عن قلقنا الشديد لما يتعرض له الشعب الليبي من معاناة بسبب العقوبات المفروضة عليه، معربين عن مشاركتنا لقلق الكثير من الدول الأعضاء تجاه الأسلوب المتبع في فرض العقوبات، والدعوة إلى ضرورة توافر حد أدنى من الضمانات من خلال تطبيق شروط وإجراءات موحدة متفق عليها

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط والعالم كله من مشكلة الإرهاب. ومن هنا فإن دولة قطر تعبر عن إدانتها لكافة أشكال الإرهاب أيًا كان مصدره ونوعه ودوافعه وتؤيد الجهود الدولية المبذولة وتساهم فيها للقضاء على هذه الظاهرة والإجراءات الرامية إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة جوانبها. وان مشاركتها في مؤتمر شرم الشيخ لدليل واضح على اهتمامها بهذا الموضوع. وفي الوقت ذاته تؤكد دولة قطر على التمسك بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان وتستنكر المحاولات الرامية إلى إصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة.

إن دولة قطر تشيد بالكفاح المظفر الذي خاضه شعب البوسنة والهرسك دفاعاً عن كيانه، وعن المثل العليا للحرية والتسامح والعدالة على مدى أكثر من أربع سنوات تعرّض خلالها للعدوان الأثم والإبادة الجماعية. وتؤكد دولة قطر على دعوتها للالتزام الدولي بوحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتدعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل والنزيه والفعال لاتفاق دايتون، وتؤيد بقوة محاكمة الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام من المحكمة الدولية لجرائم الحرب.

كما أن دولة قطر ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لحل النزاع في الشيشان ووقف إراقة الدماء وتأمّل من الأطراف المعنية العمل به وتنفيذه لتحقيق الأمن والاستقرار في تلك المنطقة من العالم.

إن تطور وتيرة الاقتصاد العالمي وانفتاح مجالاته وآفاقه قد أديا إلى بدء عهد جديد من العلاقات التجارية الدولية بالتوقيع على اتفاقية الغات وإنشاء منظمة التجارة العالمية. ولكن اقتصاد الكثير من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يعاني من الضعف والتدهور مما يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من قبل المجتمع الدولي لتمكين اقتصاديات تلك الدول من النمو والتطور.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أهمية إعادة النظر في نفعات التسلح وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية عبر اتباع أسلوب الدبلوماسية الوقائية توفيراً للمصادر المالية والبشرية التي تتحملها الدول في

وقرارها وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وإطار مؤتمر مدريد وتعويق عملية السلام، الأمر الذي يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة مدينة القدس العربية وإزالة هذه المستوطنات. كما تؤكد دولة قطر رفضها القاطع لتغيير معالم مدينة القدس العربية ووضعها القانوني أو إحداث أية تغييرات في خصائصها الجغرافية والسكانية بحدودها المعروفة قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتدعو المجتمع الدولي إلى تأمين امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) باعتبار أن تحقيق السلام الشامل والعدل في الشرق الأوسط لا يكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

إن دولة قطر التي تتمسك بمواصلة عملية صنع السلام العادل والشامل في المنطقة باعتباره خياراً استراتيجياً، تعتبر ما أقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية مؤخراً من فتح نفق تحت المسجد الأقصى الشريف اعتداءً على السلام وانتهاكاً للأماكن الإسلامية المقدسة واستفزازاً للمشاعر العرب والمسلمين. كما أن هذا العمل يتنافى مع مبادئ اتفاق السلام الذي ارتضى به العرب والاسرائيليون ويعد خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ويهدد بنسف عملية السلام ويعيد المنطقة إلى دوامة التوتر والعنف.

ومن هذا المنبر، فإن دولة قطر تدعو راعياً السلام والمجتمع الدولي إلى التدخل لوضع نهاية سريعة للأعمال الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للحفاظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما تدعو جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات لتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها لتنشيط عملية السلام.

وتتطلع دولة قطر إلى أن يؤدي اجتماع واشنطن إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفي مقدمتها إغلاق إسرائيل للنفق بشكل دائم وسحب قواتها بشكل فوري من المناطق الفلسطينية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية لأوروغواي، سعادة السيد ألفارو راموس.

السيد راموس (أو غندا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لعل لفضلة "العولمة" التي تتكرر كثيرا في العديد من القرارات اليوم، تصف على أفضل وجه النظام الدولي السائد في العقد الراهن، وهو النظام الذي سيمتد تحت تأثير وجود تكافل متنام ووثيق إلى القرن الحادي والعشرين. ولما لا يمكن إنكاره أن المصطلح ليس دقيقا يجمع المدى الواسع النطاق والمعقد لظواهر تجاوز الحدود الوطنية التي أخذت تظهر منذ عام ١٩٨٩، وهو العام الذي يرمز إلى نهاية الحرب الباردة.

وهذا بلا شك مصطلح يدل على أن العلاقة السببية في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية تتجاوز اليوم أكثر من أي وقت مضى الحدود الوطنية التقليدية. وأصبح التكافل واضحا أكثر من أي وقت مضى: فالأسواق وتدفقات رأس المال والبحوث والإنتاج لا تتوافق مع الخريطة السياسية. وخطوط التجميع الصناعي في التكنولوجيا المتقدمة تتجاهل الحدود الوطنية مما يجعل تحديد منشأ أي سلعة كاملة التصنيع في كثير من الأحيان أمرا عسيرا لأن مكوناتها تأتي من مصادر شديدة التنوع. ولم تعد الحدود السياسية للدول حدودا للإنتاج والعمليات الاقتصادية. وتوسعت شبكة الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد أن المعاملات بين الشركات التابعة لها أصبحت تمول ربع التجارة العالمية. وفي مواجهة التقلبات في المعاملات الإلكترونية الدولية وتطايرها أصبحت المصارف المركزية في أكثر البلدان تقدما تجد صعوبة في التحكم في أسعار صرف عملاتها أو مستوى أسعار الفائدة لديها. وينظر إلى ما تم أخيرا من إنشاء منظمة التجارة العالمية باعتبارها التتويج المؤسسي لهذا الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة في السلع والخدمات باعتبارها قوة دافعة إلى التكافل.

ووفقا لذلك تبدو العولمة رغم اختلاف معدلات تنفيذها في مختلف أنحاء العالم - من السرعة البطيئة المتعمدة التي تتقدم بها في البلدان ذات الاقتصادات الزراعية إلى السرعة المذهلة لتقدمها في البلدان الحائزة للتكنولوجيات المتقدمة - وكأنها العلامة المميزة

نفقات الصرف على التسليح وتوجيه هذه النفقات لمساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها إضافة إلى أهمية زيادة المعونات المقدمة من الدول الغنية إلى هذه الدول لتمكينها من محاربة الفقر والتخلف وذلك من أجل الوصول إلى نظام اقتصادي جديد يقوم على التكامل والتكافل ويضع الحلول المتوخاة للمشاكل التي تعاني منها البشرية.

إن قضايا الفقر والتخلف والحرمان وما تتعرض له البيئة من هدم وتدمير على يد الإنسان في مناطق مختلفة من كوكبنا الأرضي إضافة إلى ما يشهده العالم من تفجر سكاني وخاصة لدى المجتمعات الفقيرة مع محدودية الموارد الطبيعية وعدم توفر الحد الأدنى المطلوب للعيش بحياة كريمة لدى كثير من شعوب الدول الفقيرة في العالم، في حين وعلى النقيض من ذلك، يتم تبيد كثير من الموارد والثروات على الكماليات والأمور الزائدة عن الحاجة إضافة إلى الخلط الواضح في تفاوت معدلات الاستهلاك لدى الشعوب بين الدول الغنية والدول الفقيرة. إن هذه الأمور تزداد خطورتها بمرور الأيام، ومن هنا يجب أن نكون على إدراك كامل أن حل هذه القضايا يستلزم إعادة النظر في المصروفات التي تنفق على الكماليات والتي تتناقض مع المعاناة الإنسانية والحاجة البشرية في الدول الفقيرة من العالم ويضع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية أمام مسؤولياتها لإيجاد الحلول المناسبة والعمل على تحسين اقتصاديات هذه الدول ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، وألا يكون النظام العالمي الجديد سببا في تزايد المعاناة والفقر لدى هذه الدول الفقيرة.

إننا نؤكد ثقة دولة قطر بالأمم المتحدة، وتأييدها ودعمها لها باعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة التي تعقد عليها الآمال في التصدي للمشاكل الجسيمة التي تواجه العالم بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، والعمل على إيجاد الحلول الجماعية الفعالة لهذه المشاكل، مقتدية بالمبادئ والمثل العليا التي تجسدت في ميثاقها من أجل بناء عالم يسوده السلم والأمن والازدهار وتتعزز فيه روح التعاون.

إلى إلقاء نظرة حديثة وعصرية على كيفية تفاعل الأمم المتحدة وفعلها استجابة للتهديدات الجديدة للسلام، وعلى مدى قدرتها على الاستجابة للظواهر الملازمة لأشكال العولمة الأخيرة أو الراهنة.

وإذا نظرنا في هذه المسائل فسنجد أمامنا بالتأكيد عقبة لا مفر منها: تلك هي الأمة في شكلها التقليدي وباعتبارها الوحدة الأساسية التي يقوم عليها هيكل الأمم المتحدة. فهذه الأمة لم تعد تقوم باحتكار القرارات الدولية، ومن ثم لم تعد هي المحدد الحصري لمشروعيتها. وقد تكون هذه الظاهرة إلى حد ما مماثلة للظاهرة التي وصفت بأنها ظهور الدولة غير المحددة المعالم التي نجدها في تشكيلة كبيرة من التنظيمات أو الهيئات الوكيلية السياسية غير تنظيمات الدولة ذات التأثير الدولي من خلال الشبكة المعقدة من المنظمات غير الحكومية، والحركات السياسية المتعددة الجنسيات التي انتشارها علامة أخرى من علامات التكافل الجديد، والتي تؤدي دورا متزايد النشاط في إدارة النظام العالمي.

ولا شك أن الحكومات باعتبارها المنفذة للقرارات السياسية للدول تحتفظ بسلطاتها الأساسية في مسائل الدبلوماسية والأمن والدفاع والاقتصادات الكلية والعملية. وواضح أن الأمم المتحدة القائمة على إرادة الحكومات عملت وما زالت تعمل كجامع أو مولف لتلك الإيرادات المختلفة دون المساس بالتأثير الأكبر أو الأقل للقوى العسكرية أو المالية لدولها الأعضاء. ولهذا السبب فمن الطبيعي جدا أن يعتمد نشاط أو تراخي المنظمة على شواغل الحكومات الوطنية أو لا مبالاتها أو على سبيل إفصاح تلك الحكومات عن توافق آرائها أو اختلافها. غير أن جهات فاعلة أخرى ظهرت على المسرح الدولي وهي ليست دائما جزءا من العدد الوافر من المنظمات الحكومية. وهناك أيضا جماعات إثنية ليست ممثلة في قومية مفروضة خارجيا وما يسمى بالدول الإقليمية التي تتزايد صلتها بالاقتصاد العالمي وتتناقص بالسلطات الوطنية، فضلا عن الحركات الدينية التي تتجاوز الحدود وتؤجج التعصب بما له في بعض الحالات من آثار إرهابية.

ولذلك فنحن نشهد عملية مزدوجة ومتناقضة: العولمة والتجزئة. فمن ناحية أوجد التكافل عالما

لفترة ما بعد الحرب الباردة. وتخضع هذه الظاهرة بشكل متزايد لهيمنة نظام أصداء وانعكاسات بين الدول وترايط من مختلف الأشكال مما يسهم نظريا في الاستقرار الدولي، لأن مخاطر المواجهة العسكرية حسب المذاهب الكلاسيكية، تقل عندما تصحح الأمم أكثر ترابطا من الناحيتين الاقتصادية والمالية. ومع هذا كشفت الأحداث الأخيرة عن نتيجة عكسية: فقد برزت مصادر توتر وصراعات جديدة على المسرح الدولي فضلا عن أشكال غير تقليدية جديدة من أشكال العنف والجريمة تضر بالسلام العالمي وتزعزع أسس التعايش داخل المجتمعات الديمقراطية وفيما بينها.

وفي سياق هذه العولمة والتكافل فإن الأمم المتحدة بتكوينها العالمي وهيكلها المتراس الذي يجمع بين البلدان على أكثر المستويات تنوعا في مجالات التنمية البشرية والتركيبات الإثنية أو الدينية، وبقدرتها المؤسسية على العمل كمرکز بيان أو على تقديم انتقادات بناءة لأفكار مقبولة مؤقتا بجمع الشواغل والتطلعات التي تمتد فيما يتجاوز المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي، تصبح في وضع مثالي يمكنها من أداء دور طليعي وحاسم. وبعبارة أخرى، فإن هذه المنظمة هي المحفل الذي من الخلق به بحكم طبيعة وضخامة مهمته أن يجسد أو يفسر بأمانة تفوق ما في غيره من المؤسسات، ظاهري العولمة والتكافل هاتين.

ومع هذا يظل دور الأمم المتحدة المميز هذا رؤية لم تتحقق. وإذن يجب أن يسأل عما إذا كانت الأمم المتحدة، وهي المظهر العضوي للنظام العالمي الذي اتخذ شكله في هذا العقد، قادرة على أداء عمل فعال ومنهجي في مجال الدبلوماسية الوقائية. ولنتقدم خطوة أخرى ونتساءل عن مسؤوليتنا الوطنية باعتبارنا دولة ديمقراطية وعضوا مؤسسا في الأمم المتحدة إزاء تعزيز دورها في مواجهة التحديات الجديدة.

وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو تبسيطا للأمر فمن الممكن أن نتخيل الحرب كإحدى عواقب الفقر أو الظلم أو الاكتظاظ السكاني. ولكن إذا كان لا بد من القضاء على هذه الظروف قبل أن يتحقق السلام فإن توقي أو تحديد التوترات العدائية يصبح ممارسة طوباوية. ولهذا السبب نعتقد أن الحاجة ماسة

وفقا للقانون. وبالنسبة للبلدان مثل بلدنا أسست على سلطة القانون الدولي، من الضروري تقديم الدعم لأي جهد يرمي إلى ضمان النظام القانوني وقواعد القانون وسلطة القانون في العلاقات فيما بين الدول. وهذه ليست مجرد إعادة تأكيد طنانة على رغبتنا في السلم أو اقتناعنا بأن القانون الدولي يجب أن يسود.

وأوروغواي تعتبر حقا مبادئ الميثاق ومقاصد هذه المنظمة مبادئها ومقاصدها، بدءا من صون السلم والأمن - مما ينعكس في كون بلدنا يساهم بأكثر عدد من القوات، قياسا بعدد سكانه، في العمليات الدولية لحفظ السلام - إلى الاعتراف بسلطة القانون الدولي - كما ينعكس في كوننا أول بلد قبل دون أية شروط الولاية القسرية لمحكمة العدل الدولية. وهكذا، فإن موقفنا فيما يتعلق بالأمم المتحدة متسق مع تعريفنا التاريخي لأنفسنا بوصفنا دولة، وهو تعريف يضرب بجذوره في احترام الالتزامات الدولية والامتنال الصارم لمبادئ القانون الدولي في جميع الميادين التي تتحمل الدول فيها المسؤولية.

وبالإشارة إلى جدول أعمال هذه الدورة، ودون إصدار حكم مسبق على بيانات سيدلي بها وفد أوروغواي في مختلف هيئات الجمعية، نعتقد أن من المناسب إبداء بعض الملاحظات الموجزة بشأن بعض بنود جدول الأعمال التي تثير الاهتمام الخاص.

من الواضح أن إصلاح مجلس الأمن قد استحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، بالضبط بسبب التغييرات التي حدثت بعد الحرب الباردة والتي أشرت إليها. والأثر المحتمل لتقييم المجلس للصراعات الدولية أو منع وقوعها أو تخفيف حدتها، والتطبيق الفعال لمبدأ تساوي الدول أمام القانون يجعلان من الضروري إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية أو الشفافية على عملية صنع القرار في المجلس وتوزيع جغرافي أكثر إنصافا في تكوين المجلس.

وقد أعربت أوروغواي بالفعل عن تأييدها لزيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس في ضوء حقائق عالم اليوم، ولكن من الجدير زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أيضا، بسبب الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والتمثيل. وفي حين أن مقترحات عديدة

متزايد الترابط تؤثر فيه الكيانات بعضها في بعض على نحو متبادل، وهذا يؤدي نظريا إلى تعزيز الوحدة السياسية وتشكيل دول كبرى أو كتل إقليمية كبيرة. ومن ناحية أخرى ونتيجة للتأثير المتدرج لهذه الكيانات الفاعلة الجديدة على المسرح الدولي، ظهرت التجزئة أيضا. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة تشهد عدد الدول الأعضاء بها يزداد إلى خمسة أضعافه تقريبا، وفي الوقت الحاضر يتأثر نحو الثلث من هذه البلدان بشكل كبير بحركات المتمردين أو المنشقين أو الحكومات في المنفى.

ولهذه الأسباب جميعها المرتبطة بهذه العملية المنطوية على التناقض، عملية العولمة والتجزئة هذه، مع ازدياد الأهمية الدولية للمجموعة المتجانسة من الفاعلين الجدد، وظهور التهديدات غير التقليدية للسلام التي لا يمكن التوفيق بينها عن طريق آليات الأمن الجماعي التقليدية، نحتاج إلى إعادة التفكير في شأن منظماتنا والعمل على هذا الأساس.

إن إعادة هيكلة الأمم المتحدة ليست بالتأكيد قضية جديدة. ففي الذكرى السنوية الثلاثين والأربعين والخمسين لإنشائها بذلت جهود لإعادة النظر أو بالأحرى للإصلاح وكلها ترمي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في السعي إلى تحقيق أغراضها. ومما يؤسف له أن الجهود التي تبذل حاليا لم تتجه كسابقاتها إلى جذور المشكلة التي تكمن أعمق بكثير من السعي إلى الكفاءة الإدارية أو ترشيد الوظائف. وإذا قيّمنا الجهود الراهنة المبذولة لإعادة هيكلة الأمم المتحدة فإننا نرى بجلاء أن جميع الإصلاحات تقريبا التي تجري دراستها عمليا ليس لها إلا تأثير إجرائي أو شكلي ولا تعتبر إسهاما حاسما في تعزيز المنظومة أو على الأقل تحسين جوهرها وخاصة إذا تذكرنا أن هذه المنظمة موجودة في فترة من التاريخ تتميز في أوضح صورها بتسارع وتيرة التغيير.

وتتفق أوروغواي اتفاقا كاملا وتلقائيا مع التطلع الواسع النطاق إلى التغيير. وبلدي شأنه شأن الأغلبية الساحقة من الدول الممثلة هنا يشعر بميل طبيعي راسخ الجذور نحو تحبيب أية وسيلة أو أداة على الصعيد العالمي أو الإقليمي تدفع أو تجبر الدول على التصرف

الوطنية، مما يقوض لا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فقط، ولكن حرية التجارة أيضاً، التي هي جوهر منظمة التجارة العالمية التي أنشأها المجتمع الدولي مؤخراً.

وبينما تبقى آمالنا في إرساء نظام ديمقراطي نيابي في جميع أرجاء قارتنا قوية كما كانت على الدوام، فإننا لا نزال نعارض تطبيق تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية من جانب واحد ضد أية دولة لأغراض سياسية. وحتى الآن لم تثبت جدوي هذه التدابير في إحداث انتقال سريع وسلمي نحو الديمقراطية في بلد ما.

وفيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، نذكر بأن البلدان ذات القدرات الكبرى على الإسهام تعهدت بأن تخصص لهذا الغرض ٠,٧ في المائة على الأقل من إجمالي إنتاجها المحلي. ومع ذلك، هناك نزعة في السنوات الأخيرة نحو تخفيض كبير في المساهمات المنبثقة عن هذا الالتزام، وهذه النزعة لا يمكن الربط بينها وبين الأزمة المالية التي تعاني المنظمة منها. فهذه موارد قُصد بها محاربة الفقر والتخلف وخلق ظروف عيش أكثر كرامة للشعوب. وليس من الخلق بنا أن نُقصر التعاون على عملية رأسية في اتجاه واحد؛ بل يجب أيضاً أن ننظر إليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مستفيدين من خبرتنا المشتركة لخلق ميزاتنا التنافسية.

وقبل أيام قليلة، أصبحت أوروغواي من الدول الأولى الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المعاهدة، بالإضافة إلى تطورات أخرى، مثل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، تشكل أداة أساسية لإعادة تأكيد مبادئ السلم والأمن الدوليين.

وفي ميدان نزع السلاح أيضاً، أعلننا مرارا وتكرارا معارضتنا لنقل وتخزين وتصدير وإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد. وبناء على ذلك، سنواصل تقديم الدعم القوي لجميع المبادرات الرامية إلى إزالتها، وكذلك إلى ضمان دخول البروتوكول، الذي اعتمد في فيينا في أيار/مايو الماضي، حيز النفاذ على الفور. وقد كانت الفرق الأوروغوية المخصصة لبعثات حفظ السلام في

بالتغيير قد قُدمت، فإنه من الخلق بنا أن نتفق جميعاً على الأقل على أن يصمم تكوين المجلس في المستقبل على نحو لا يؤدي به السعي إلى تمثيل أوسع في المجلس إلى النيل من كفاءة عمله.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تأييده لعملية السلام التي استهلكت في مدريد عام ١٩٩١ على الرغم من مختلف العقبات التي لا تزال تعوق توطيد سلم واسع ومستقر. وبنفس السروح، من الخلق به أن يواصل تشجيع المحادثات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والبلدان العربية - وذلك كما يحدث اليوم في الولايات المتحدة - بغية تحقيق الاعتراف المتبادل والهدف النهائي بإحلال سلام دائم في جميع ربوع الشرق الأوسط. ونحن واثقون من أن المحادثات الدائرة في واشنطن ستكفل بالنجاح الذي نتطلع إليه جميعاً، والذي يبدو أنها تؤدي إليه.

وفي سياق آخر، فإن عمليات التكامل لا غنى عنها للمنافسة العادلة في عالم من التكتلات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يوجد اقتناع لدى بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بأن عملية تكاملنا تسهم في تحرير التجارة، وتشكل بلدان هذه السوق عملية تكامل مفتوحة أدت إلى إنشاء مناطق اقتصادية داخل وخارج المنطقة دون الإقليمية. وهكذا، أعطيت قوة دفع لعملية الارتباط بدول أخرى في نصف الكرة وبتكتلات إقليمية أخرى وبلدان خارج المنطقة. ولكن قبل كل شيء ولدت بلدان السوق تجارة داخل وخارج المنظمة. والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي اليوم دليل على الإقليمية المنفتحة، التي تؤكد التزامات، وفوق كل شيء، تعاليم منظمة التجارة العالمية.

وما من شك في أن التجارة الحرة كانت ولا تزال أحد الأركان الأساسية في التنمية الاقتصادية العالمية، كما سلم به مرارا وتكرارا أثناء جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات"). ولهذا السبب بالذات، لا نستطيع أن نؤيد الجهود التي تبذل من طرف واحد لتنفيذ تطبيق تشريعات محلية خارج الحدود الوطنية، وهي تشريعات يتمكن لأي بلد نتيجة لها، سواء بسبب نصها أو روحها، أن يمد انطباق قوانينه خارج حدوده

اللا إنسانية تشكل مجالا خصبا للتدهور الاقتصادي والاجتماعي المزمّن.

إنكم، سيدي الرئيس، تواجهون مهمة ضخمة، مهمة توجيهنا خلال هذه الخضم الهائل من الشواغل. إلا أننا نشق بأن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ستقودنا في دروب جديدة سعيًا وراء الحلول المرضية. وباعتباركم من أبناء ماليزيا، وهي بلد دافع طويلًا عن قضيتي السلام والتنمية، فلا شك أنكم ستضطلعون بجدارة بمسؤولياتكم الكثيرة التي تكلفون بها.

وإذ تقومون بذلك، فإنكم تبنون على جهود سلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، الذي ترأس جهودنا الرامية إلى إصلاح المنظمة العالمية وإعادة هيكلتها لكي تكون أكثر استجابة لاحتياجاتنا في عصر ما بعد الحرب الباردة. وهو يستحق امتناننا لعمله أثناء العام الماضي.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام لتوفيره قيادة دينامية للأمانة العامة في هذه الأوقات المليئة بالتحديات.

وإن الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقد في العام الماضي احتفالًا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظماتنا وفر فرصة ممتازة، ليس للتأمل في إنجازات الماضي فحسب، بل في اتجاهات المستقبل أيضا. ولم نفتقر إلى الأفكار ولا المقترحات لتعزيز الأمم المتحدة لكي نساعد على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد يكون من المفيد لنا أن ندرس عن كثب بعض هذه المقترحات لكي نحدد إمكانية تنفيذها. وهذه ممارسة قد تشارك فيها بطريقة مفيدة بعض لجاننا الرئيسية، وأفرقة عملنا العديدة، والأمانة العامة، لكي لا تُهمل أفكار رؤساء دولنا وحكوماتنا ولا تُنسى ولا تذهب أدراج الرياح.

وفي تلك المناسبة التاريخية، قدم رئيس دولتي مفهومه لنظام إنساني عالمي جديد يمكن فيه لدول العالم أن تتجمع في مشاركة خلاقة من أجل التقدم. ومفهوم المشاركة هذا ينطلق من اعتقادنا بأننا نعيش كلنا الآن في عالم مترابط إن لم نتعلم فيه أن نعيش معا، فنعيش يقينا فرادى.

أنغولا وموزامبيق والصحراء الغربية من بين الضحايا العديدين لهذه الأسلحة، وعلى البشرية التزام أدبي بالقضاء عليها.

وأخيرا، نود أن نختتم بالإشارة إلى مظهر من أوضح المظاهر الملموسة لظواهر العولمة التي سعيًا إلى وصفها، وهي إنتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها. إنها أحد أشد أشكال الجريمة الدولية المنظمة مأساويًا، وتزايد خطورتها تثبته الإحصائيات من أكثر المصادر تنوعًا. وطبيعتها عبر الوطنية تجعل من الضروري أن يطبق مبدأ تشاطر المسؤولية تطبيقًا منهجيًا - دون أي استثناء أو فردية - على حلقة الإنتاج والاتجار والاستهلاك بأكملها. فهذه سلسلة مُحكّمة تشمل حلقاتها جميع البلدان دون استثناء.

أرجو أن تتقبل يا سيادة الرئيس تهانئنا الصادقة على انتخابكم لتوجيه أعمال الجمعية، وأؤكد لكم على التزام حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية الراسخ بتقديم الدعم لكم في أنشطتكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية غيانا، سعادة السيد كليمنت روهي.

السيد روهي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بينما تواجه الأمم المتحدة نصف القرن الثاني من عمرها وفجر الألف الجديد، نتطلع نحن إلى المنظمة لكي تواصل الوفاء بالمقاصد العليا لميثاقها، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.

وتوضح خبرة الخمسين عاما الماضية أنه ليس من السهل تحقيق هذه الأهداف. ونهاية الحرب الباردة لم تعن انتهاء الصراعات. لقد بدأ العالم الآن عصرا جديدا حل فيه النزاع المدني محل تنافس القوتين العظميين بصفته التهديد الرئيسي للسلم والأمن. ولم نجد إلى الآن حلولا عملية لكثير من الحالات التي لا يزال الصراع يسودها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأغلبية الساحقة من البشر فريسة للفقر والجوع والمرض. وهذه الظروف

قدمتها إيطاليا وبليز وماليزيا، تحتاج الى مزيد من الدراسة لتحديد ما إذا كانت مجدية عمليا ومقبولة سياسيا. ومن المحتمل أن ينبثق عنها، في ظل الظروف الصحيحة ومع توفر الإرادة السياسية اللازمة، مجلس أمن أكثر تمثيلا.

ومجلس أمن أكثر ديمقراطية سيستأهل احترام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيتمتع بثقتها. وبمرور الوقت قد تقتنع بأن تقلل اعتمادها على قواتها الدفاعية المكلفة وتزيد من اعتمادها على نظام الأمن الجماعي الذي توفره المنظمة. وكما هو محدد في الميثاق، يمكن لمختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل الجمعية العامة، والمجلس نفسه، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، وكذلك الترتيبات الإقليمية - بموجب الفصل الثامن من الميثاق - أن تتضافر جميعا لتشكيل حصن منيع ضد انتهاكات السلام. أثناء الحرب الباردة كان بعض هذه الأجهزة ممنوعا من أداء وظائفه الجديدة. وعلينا الآن أن نزودها بالآلية اللازمة لتشغيلها بكل طاقاتها.

وفي الوقت ذاته، نحتاج الى تعزيز روح المشاركة في مناهضة انتشار جميع الأسلحة الفتاكة، النووية والتقليدية على السواء. وبعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، تواتينا الآن فرصة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي رغم اعترافنا بأنها غير مرضية، تتيح الفرصة لتحريم زيادة تطوير الأسلحة المميتة.

وأن الأسلحة التقليدية، رغم أنها تعتبر أقل إثارة للقلق من نظيراتها النووية، ليست بأقل تدميرا لأرواح البشر والممتلكات. وبعد انتهاء سباق التسلح بين الشرق والغرب، تحول الدول المنتجة هذه الأسلحة الى البلدان النامية، حيث تذكى التوترات التي تتحول الى صراعات في نهاية المطاف. ويجب رصد هذا النقل الخطير عن كثب، وبذل جهد جاد لتحويل صناعة الأسلحة الى الأغراض الانمائية. وقد آن الأوان لأن نرى عائدا من استثمارنا في السلام.

ولكي نتحاشى استعمال السلاح، علينا أن نسعى الى تعزيز الحوار والتفاوض والتنمية للقضاء على الأسباب الجذرية لكل النزاعات والصراعات. واندلاع

ولا يمكن لدولة واحدة، مهما كانت قواتها العسكرية والاقتصادية، أن تأمل في أن تعالج بطريقة مرضية المشاكل التي تواجهها الآن، وهي مشاكل عديدة ومعقدة وتتجاوز الحدود. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حاجة الى التجمع معا على سبيل الاستعجال لكي يدرسوا كيفية تعزيز التعاون في مختلف المجالات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة.

ومن بين المقترحات الفورية إقامة مشاركة من أجل السلام، لأنه بالرغم من أن العالم أعني، لحسن الحظ، من نشوب حرب عالمية أخرى منذ عام ١٩٤٥، فإنه شهد عددا من الصراعات القديمة والجديدة، التي لا تزال تنتشر وتستنزب قوتنا الجماعية. وكثيرا ما تكون أسباب تفجر هذه الصراعات ذات جذور عميقة من الصعب استئصالها. إنها تتطلب دراسة متعمقة وبذل المحاولات لحلها. وهذا يعني دائما أنه سيكون على الأمم المتحدة أن تتجاوز العمليات التقليدية لصنع السلام وحفظ السلام وتزيد من ممارسة الدبلوماسية الوقائية التي ترمي الى إخماد حالات الصراع المحتملة. وتجربة العمليات الماضية، بنجاحها وفشلها، يجب أن تحلل بهدف استخلاص الدروس التي قد ترشدنا في حالات المستقبل. وفي هذا الصدد، قد يتعين استكمال النهج المأثورة لحل الصراعات بأفكار جديدة تتسم بالإبداع.

وأثناء السنوات القليلة الماضية، بذلنا معا جهدا حميدا لتعزيز قدرة مجلس الأمن على التصدي للتهديدات التي واجهت السلم والأمن الدوليين. ومن دواعي فخرنا أننا نجحنا بعض الشيء في جعل عمليات المجلس أكثر شفافية في نظر الرأي العام. ومع ذلك، فما زال علينا أن نقرر الجوانب الرئيسية للقرار ٢٦/٤٨ بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويلموت (غانا).

والأفكار غزيرة حول الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. والتحدي الذي يواجهنا هو التوفيق بين هذه الأفكار حتى يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن الإصلاح. ويعتقد وفد بلدي أن الاقتراحات المختلفة المطروحة للبحث الآن، كتلك التي

وغيانا، باعتبارها بلدا عانى من آثار الاستعمار الضارة تتضامن مع كل الدول التي تواجه الآن تحدي التنمية الهائل. ومن ثم كان من دواعي سرورنا أن نشارك في استعراض نصف المدة الأخير لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ونتائج ذلك الاستعراض أحييت في نفوسنا الأمل في إمكانية التغلب على محنة افريقيا من خلال إعطاء دفعة قوية للتعاون بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي. ونود في هذا الوقت أن نناشد جميع الدول أن تكثف جهودها لدعم المبادرات التي طرحتها افريقيا للنهوض بتنميتها، لأن نجاح البرنامج الافريقي أو فشله سيعني نجاحنا أو فشلنا جميعا.

هذه القضايا هي محور "خطة للتنمية" الشاملة والأوسع نطاقا، وهي القضايا التي نعكف حاليا على دراستها. والجهد الذي بذلناه في هذا العام المنصرم استكمالا لمفاوضاتنا حول مضمون هذه الوثيقة الهامة، وإن كان له مغزاه، يشير الى الاستنتاج الذي لا مهرب منه وهو أن إرادتنا السياسية لم تصل بعد الى المستوى الذي يؤدي الى اتفاق جاد. ويبدو أننا ثبتنا على أسلوب المواجهة الذي درجنا عليه في حوارنا في السنوات السابقة. ومع ذلك يرى وفد بلدي أنه، في ضوء التكافل المتنامي بين الدول الأعضاء وعولمة الاقتصاد العالمي والمجتمع بصفة عامة، تتوفر الآن عناصر كافية لتشكيل أساس مشاركة عالمية لصالح السلام والتنمية.

وشروط هذه المشاركة يمكن تحديدها عن طريق الاتفاق المتبادل بين الأطراف، بتخصيص التزامات كل طرف وحقوقه. فمن ناحية، تتقبل البلدان النامية مسؤوليتها الأساسية عن تنميتها، وتتعترف بالحاجة الى وجود إدارة سليمة. ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول المتقدمة النمو بدعم هذه الجهود الداخلية، وبالمساعدة على خلق بيئة اقتصادية دولية تحفز على النجاح.

ومثل مشاركة لومي التي لا تزال قائمة منذ بعض الوقت بين مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ وبلدان الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك الترتيب من شأنه أن يوفر درجة معقولة من القدرة على التنبؤ في عملياته. وستوفر لدى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ضمانات الأداء المشترك والفائدة المشتركة. وفي

العنف المستمر في الشرق الأوسط يبين أنه، ما لم تحترم الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، سيظل السلام بعيد المنال في تلك المنطقة المضطربة. ولا يمكن إذن أن نسمح بأن تموت عملية السلام، لأنه دونها لن تكون هناك فرص تستحق الذكر للمصالحة فيما بين المتحاربين. وبالمثل، في شبه الجزيرة الكورية بل في كل المناطق التي تعاني من انقسامات فيما بين الشعوب يجب أن نسخر أفضل جهودنا الدبلوماسية والسياسية لتخفيف حدة التوترات وتشجيع عملية إعادة التوحيد السلمية.

وقد اتسعت شواغلنا الأمنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فشملت مجالات أخرى مثل البيئة والاتجار بالمخدرات. وغيانا، بوصفها دولة صغيرة وعضوا في لجنة التنمية المستدامة، تتطلع الى الاستعراض الذي سيجري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والذي يحين أوانه في عام ١٩٩٧. وذلك الاجتماع سيتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات المقطوعة في ريو وفي بريدجتاون.

وفيما يتعلق بجهودنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات واساءة استعمالها، يسرنا أننا شاركنا، في حزيران/يونيه الماضي، في النقاش رفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحث على مواصلة العمل الدولي بشأن التدابير المتفق عليها وبشأن التكبير بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي ستكون، في رأينا، رادعا فعالا للجرائم المتصلة بالمخدرات والانتهاكات الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية.

وحكومة بلدي، إذ شاركت في مختلف مؤتمرات القمة التي عقدت بخصوص البيئة والتنمية، والسكان والتنمية، والمستوطنات البشرية، والمرأة، والطفل، والتنمية الاجتماعية، تتوق أيضا الى رؤية هذه الاتفاقات وقد نفذت بالكامل. كما نتطلع الى مؤتمر قمة الأغذية العالمي المقبل المقرر عقده في روما، ونتوقع أن يبني على هذه الالتزامات المقطوعة فعلا. فالقضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي لجميع سكان الأرض أصبحا ضرورة عاجلة يتحتم على المجتمع الدولي أن يواجهها.

ومبتكرة، مثل ضريبة "توبين" وضرائب تتعلق بالبيئة تستفيد منها الحكومات في الشمال والجنوب على حد سواء؛ وثالثاً، اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي والأسواق المالية.

وفي جهودنا لتعزيز مفهوم النظام الإنساني العالمي الجديد، نعتقد أنه ينبغي إيلاء دراسة جادة أيضاً لإنشاء نظام تجاري منصف وعادل، بما في ذلك تهيئة إمكانية الوصول إلى أسواق الشمال على نحو يمكن الاعتماد عليه. وذلك النظام ينبغي أن تراعى فيه الاحتياجات الخاصة للدول النامية الصغيرة؛ ويكفل أسعاراً منصفة ومستقرة للسلع الأساسية؛ ويضمن إعادة التفاوض بشأن أحكام منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وخفض وتخفيف الشروط المفروضة على تحويل الأموال مستقبلاً؛ والتركيز مجدداً على توسيع الإنتاج والنمو من أجل التنمية المستدامة وتوفير بيئة عمرانية آمنة في الجنوب؛ وتنمية القطاع الاجتماعي باعتباره محورا لأي برنامج جديد مع التركيز على التعليم والموارد البشرية والصحة، والاحتياجات الإنمائية للمرأة والطفل والسكان الأصليين؛ وتعزيز الجهود لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ودورها، وإعادة هيكلة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى للاستجابة بشكل أكثر فعالية لتحديات التنمية المتمركزة حول الفرد.

وفي هذا الشأن، يجب أن نحل بسرعة الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة. ويجب على الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تحترم التزاماتها بالسداد وذلك حتى يمكن إرساء تمويل جميع أنشطة الأمم المتحدة على أساس قوي يمكن التنبؤ به.

هذه هي بعض التدابير التي تعتقد حكومة بلدي ضرورة أن يتخذها المجتمع الدولي بسرعة حتى يتعزز السلم والأمن في العالم. وإنني أسلم بأن بعضها - إن لم يكن جميعاً - قد تبدو في أعين كثيرين جريئة للغاية وبعيدة المدى إلى حد كبير. ومع ذلك، إذا لم تنفذ قريباً، سنخاطر بتهديد مستقبل الأجيال المقبلة. ونحن علينا واجب أدبي أن نتصرف بسرعة لمنع المزيد من الانحدار لشعوبنا، بل بالفعل لمدينتنا كلها. ولذلك فلنسع إلى جعل هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية

آخر الأمر، ستشكل هذه المشاركة أساس نظام عالمي جديد ومستنير لا نزال نتطلع إليه جميعاً منذ سنوات عديدة.

إن رئيسي السيد تشيدي جاغان وغانا حكومة وشعباً يتفانيان من أجل خلق هذه المشاركة العالمية الجديدة. وقد سرنا أن نلاحظ أن مؤتمرات دولية عديدة - من بينها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مدراند، بجنوب أفريقيا، واجتماع مجموعة السبعة في ليون بفرنسا - كانت تتمشى تماماً مع هذا المفهوم. ولذلك نرى ما يشجعنا على الاعتقاد بأن الوقت قد حان لإقامة نظام إنساني عالمي جديد يقوم على احترام السيادة الوطنية والديمقراطية القائمة على المشاركة، والمساواة الاجتماعية - الاقتصادية، والتنمية المتمركزة حول الفرد، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعلم أن إنشاء ذلك النظام أو تلك المشاركة - أي كانت التسمية - لن يكون سهلاً وسيطلب اعتماد نموذج جديد تماماً للتنمية يجمع كل القوى الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية لتعمل معاً من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ندوة استضافتها حكومة غيانا في آب/أغسطس ١٩٩٦، أجريت دراسة واسعة النطاق لطرق ووسائل تعزيز هذا النظام الجديد. وفي ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في العالم اليوم، وافق المؤتمر - في جملة أمور - على أنه ما دام عبء المديونية الثقيل يعوق التنمية، ينبغي إيلاء اهتمام جاد لإلغاء ديون أقل البلدان نمواً، وإجراء خفض كبير في الديون المتعددة الأطراف، وخفض أصل الدين المتبقي إلى مستويات في طاقة البلدان النامية الأخرى، مع دفعات لخدمة الديون تحدد بعشرة في المائة من قيمة الصادرات، شريطة أن تستخدم ٥٠ في المائة من الوفورات لتنمية القطاع الاجتماعي. كما ينبغي أيضاً أن تكون هناك زيادة كبيرة في تحويل مبالغ للتمويل الإنمائي الطويل الأجل إلى البلدان النامية، وذلك أولاً بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وبتعبئة موارد تمويل جديدة وإضافية؛ وثانياً، إنشاء صندوق عالمي من خلال تعبئة الموارد باستخدام تدابير جديدة

وفي هذا الصدد نشيد بالفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيع عضويته، لإسهامه في الجهود الشاملة المبذولة في شأن هذه المسألة الهامة والملحة. وترى غينيا - بيساو أن جميع مقترحات المجموعة الأفريقية والمقترحات الأخرى كاقترح إيطاليا، ينبغي أن تحظى بالاهتمام الواجب.

وفي عالم تلم به صراعات عنيفة عديدة تعتبر الأمم المتحدة أفضل محفل بلا منازع لتحقيق المثل التي تؤكد دورها الذي لا غنى عنه في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك ورغم الجهود المبذولة حالياً في منظماتنا، لا يزال السلام والاستقرار حلما في كثير من أنحاء العالم. وقد أدت الصراعات والافتتال بين الأشقاء واستمرار التوترات الخطيرة بين الدول إلى سقوط الضحايا الأبرياء من مختلف فئات السكان، مسببة خسائر في الأرواح ونزوحا جماعيا للشعوب واللاجئين. ومما يؤسف له أن أفريقيا هي أشد القارات تأثرا بهذه المأساة. ومن الأمثلة الدرامية في تاريخ أفريقيا الحديث أنغولا وبوروندي ورواندا والصومال وليبيريا.

وجاءت زيارتي الأخيرة لأنغولا، مبعوثا خاصا لرئيس جمهورية غينيا - بيساو السيد جواو برناردو فييرا، والتي تزامنت مع رئاسة بلدي لمجلس الأمن، دليلا على تضامن شعبي الدائم مع شعب أنغولا وشاهداً على إرادتنا القاطعة لتعزيز الثقة بين الأطراف، فذلك أمر ضروري لنجاح عملية السلام.

وفي هذا الصدد نود التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة والترويك والممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيبي في إقرار عملية السلام في أنغولا. ونحن على يقين من أن الشوط الذي قطعناه والنجاح الذي حققناه حتى الآن يكفلان تماما ثقة المجتمع الدولي واستمرار دعمه لعملية السلام في أنغولا. وترجو غينيا - بيساو أن يتم التغلب على أسباب تعطيل التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. ونعرب عن الأسى إزاء المأساة التي أحدثت انقساماً في ليبيريا وهي من بلدان منطقتنا الفرعية بقدر ما نأسف للانتهاكات الجارية للاتفاقات المبرمة، مما يزيد الخسائر في الأرواح ويؤذن بموجات جديدة من العنف. ويقلقنا أيضاً أشد

العامه نقطة تحول حاسمة في حياة المنظمة وفرصة لإنشاء مشاركة عادلة مستنيرة بين شعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والمجتمعات الغينية لغينيا - بيساو، سعادة السيد فرناندو ديليم دا سيلفا.

السيد دا سيلفا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود أن أهنئ الرئيس بحرارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأؤكد له من جديد ثقتنا في كفاءته ومهاراته التي ستساعد في قيادة عمل هذه الدورة. وأؤكد له أن وفد غينيا - بيساو مستعد لمساعدته وراغب في ذلك.

ونود أيضاً أن نتقدم بالتهنئة إلى سلفه السيد ديوغو فريetas دو أمارال للتفاني والروح البناءة اللذين تحلى بهما في أدائه لواجباته.

ونغتتم هذه الفرصة لتأكيد تقديرنا وثقتنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي الذي مكّنت مبادرته ومشاركته الشخصية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة من تحقيق نتائج مرضية.

وفي العام الماضي، اجتمع أكثر من ١٨٥ دولة في مدينة نيويورك للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان هذا الحدث التاريخي فرصة رائعة لأن تقيّم الأمم المتحدة وتقدر حالة منظماتنا في عالم متغير ولأن نتطلع بأبصارنا للمستقبل.

واليوم، كالأمس، أصبح قسم كبير من سكان العالم الذين لم يشهدوا للآن سلاماً ولا أمناً، ناهيك عن الرفاه الاجتماعي، يضعون ثقتهم في الأمم المتحدة، المؤسسة الوحيدة ذات المهمة العالمية والقادرة على تعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

والتحديات والآمال العديدة التي يتعين على الأمم المتحدة أن تواجهها اليوم لم يسبق لها مثيل. ومن المهم لهذا السبب ألا ندخر جهداً في سبيل إعادة هيكلية المنظمة وتنشيطها لأن الأمم المتحدة تواجه وضعاً دولياً معقداً بشكل متزايد.

إن إعادة توحيد الصين مسألة يجب أن تُحل على يد شعب الصين نفسه. غير أن جمهورية الصين في تايوان جديرة قانونا بالتمتع بوضع دولي قبل إعادة التوحيد، وبعبارة أخرى الاعتراف بها كدولة وتطبيق مبدأ التمثيل المتوازي للدول المقسمة.

إن مساندة عملية السلام في الشرق الأوسط أمر جوهري. ونحن نرى أن أي حل دائم لنزاع الشرق الأوسط يجب أن يحترم الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، كما يجب أن يحترم استقلال جميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية، بما فيها دولة إسرائيل، وحققها في أن تعيش آمنة داخل حدود معترف بها دوليا. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في الأيام الأخيرة قد أضعفت عملية السلام، وأثرت تأثيرا خطيرا في الرأي العام العالمي. ونحن نهيب بدولة إسرائيل وبالسلطة الفلسطينية أن تستمرا على طريق الحوار نحو إعادة مناخ من الثقة، فهو أمر جوهري لإقامة سلام دائم. ونرحب بالاجتماع بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نيتنياهو، فهو خطوة هامة على ذلك الطريق. ونثني على جميع الأطراف التي تسهم في إعادة الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، خصوصا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إجراء انتخابات في البوسنة والهرسك هو عنصر إيجابي نحو حل هذه الأزمة في أوروبا. ونأمل أن تكرر جميع الأطراف المعنية من الآن فصاعدا كل طاقاتها لإعادة بناء هذا البلد الذي حل به الخراب، وذلك في سبيل إقرار السلم والتسامح والتنمية في المستقبل.

أما الحظر المفروض ضد كوبا، الذي تؤثر عواقبه تأثيرا خطيرا على شعب هذا البلد، فيجب تسويته من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية بقصد التوصل إلى حل كامل ومرض.

إن الفقر وسوء التغذية والجوع والأمراض المتوطنة الرئيسية هي كلها واقع مؤلم يعاني منه جزء كبير من سكان البلدان النامية. ونحن نرحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في تشرين الثاني/نوفمبر القادم،

القلق أن نرى التأثير السلبي للحرب في ليبيريا على البلدان المجاورة لها.

ونحث جميع الفصائل المتحاربة على أن تحترم خطة التنفيذ الجديدة لاتفاق أبوجا وخطة الحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية. كما ندعوها إلى التعاون الكامل مع فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا وبقية المجتمع الدولي في السعي نحو إيجاد حل حاسم للمشكلة في ليبيريا.

ومما يثير لدينا مشاعر القلق العميق الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة الحالة السائدة في بوروندي. ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتلافي تكرار مأساة رواندا في تلك البلدان.

وبالنسبة للصحراء الغربية فإننا نعيد تأكيد دعمنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى تنظيم الاستفتاء.

وتواصل غينيا - بيساو تركيز اهتمامها الخاص على الحالة في تيمور الشرقية فهي في حاجة إلى اتباع نهج تفاوضي سلمي سياسي إذا كان المراد هو التوصل إلى حل. وفي هذا السياق نرحب بالمحادثات بين البرتغال وإندونيسيا برعاية الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل لهذا الصراع.

وأؤكد باسم حكومتي اقتناعنا الأكيد بأن جمهورية الصين في تايوان ينبغي أن تكون جزءا من الأمم المتحدة على أساس احترام مبادئ العالمية والمساواة القانونية بين الدول.

والحقوق الأساسية لواحد وعشرين مليونا من سكان إقليم تحت ولاية حكومة شرعية رئيسها منتخب بطريقة ديمقراطية توفر الأساس السياسي والقانوني للاعتراف بحقوقهم في وضع دولي كدولة ذات سيادة وفق الأحكام القانونية والشرعية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

بعقد مؤتمر قمة أوروبي - أفريقي، يكون الغرض منه إيجاد حوار سياسي يستهدف وضع أسس جديدة لشراكة عالمية جديدة.

إن حماية البيئة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية لكوكبنا هما مسؤولية بشرية كلها. ولما كانت غينيا - بيساو مدركة لهذا الواقع، فقد رسمت مع الشركاء المتعاونين معها استراتيجية في سبيل التنمية المستدامة، تحترم التوازن البيئي، ويمكن اعتبارها صالحة للبقاء وعادلة من الناحية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تبذل حكومتنا جهوداً ضخمة لتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوينهاغن، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، المعقود باسطنبول.

إن احترام حقوق الإنسان الأساسية وممارستها ممارسة كاملة هما من عناصر الحرية والسلام والاستقرار الدولي. وغينيا - بيساو، التي هي بلد ديمقراطي، عازمة على الحفاظ على القيم الإنسانية الأصيلة، في سبيل التنمية المنسجمة والمتكاملة. والغرض من الأمم المتحدة أن تكون هي المحفل الملائم لإيجاد حلول شاملة ومتضافرة، للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. ولذا فمن الجوهري زيادة مقدرة الأمم المتحدة على منع وقوع الصراعات وعلى المحافظة على السلام والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وغينيا - بيساو عازمة اليوم، أكثر منها في أي وقت مضى، على الإسهام في تحقيق المثل العليا المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا، السيد ميغويل أنجيل بوريللي ريفاس.

السيد بوريللي ريفاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أولاً أن أهنئ السفير غزالي على انتخابه رئيساً للجمعية، وأن أتمنى له كل نجاح في عمله.

ويبدو أنه بعد نصف قرن، أخذ النقاش حول معنى هذه المنظمة وأهميتها ودورها ومطابقتها لمقتضى

بروما، وهو المؤتمر الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

إن غينيا - بيساو مقتنعة بأن الأمن والاستقرار الدوليين هما رهن بالكفاح الجماعي ضد العوامل الداخلية والخارجية التي تضطر جزءاً كبيراً من سكان العالم على العيش في فقر مدقع. والواقع أن استمرار الفقر في العالم يتطلب من مجتمع الدول أن يبذل جهداً مستمراً ومطرداً، ويقتضي الأخذ بنهج عالمي لحل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التي يعاني العالم منها.

وعبء الدين وخدمة هذا الدين أمر يعوق التنمية في أفريقيا على نحو خطير. وخلال السنوات الأخيرة، كما دلت على ذلك بوضوح عملية استعراض منتصف المدة لخطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات، أصبحت بلداننا مصدرة صافية لرأس المال، بسبب ما يجب عليها أن تحترمه من اتفاقات مالية. والواقع أن الأموال المخصصة لخدمة الدين تتجاوز بمراحل التدفقات الناشئة عن الموارد الخارجية. وليست غينيا - بيساو مستثناة من ذلك. وبصفة عامة لم تشهد اقتصادات العالم الثالث إلا تحسناً طفيفاً.

والشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال تتسع بسبب المعدل البطيء للنمو الاقتصادي في البلدان النامية بصفة عامة، وفي أقل البلدان نمواً بصفة خاصة. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة، خصوصاً المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة. وحكومتنا مستمرة في تخصيص جهود ضخمة للإنعاش الاقتصادي لبلدنا، وتطبق تطبيقاً صارماً برنامج التكيف الهيكلي الذي تم الاتفاق عليه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. غير أن الجهود الرامية إلى استعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي في بلدنا، ورفاه العيش لشعبنا، ينبغي استكمالها بمزيد من الدعم من المجتمع الدولي، وهو دعم نأمل أن يستمر تقديمه في المستقبل، تأييداً لجهودنا في هذا الاتجاه.

إن غينيا - بيساو، التي هي بلد أفريقي وعضو في مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية، ترحب بمبادرة البرتغال إلى تقديم اقتراح إلى شركائها الأوروبيين

هاثل، مدركاً أن مجلس الأمن سيكون مركز التوازن في النظام العالمي.

وفي الوقت نفسه، أتاحت هذه الفترة الطويلة من السلام النسبي قيام الاندماج الأوروبي، الذي ربما كان أعظم إنجاز سياسي في قرننا. وأفسح المجال أمام نمو حضارات تكنولوجية جريئة وقوية في البلدان الآسيوية، فضلاً عن تحقيق التفاهم والنمو في منطقة أمريكا اللاتينية، التي أصبحت اليوم، بفضل هذا التفاهم، موئل البشرية الحافل بأعظم الوعود. وفي هذا الإطار، وسعت فنزويلا من روابطها وعمقت التزاماتها بكبريات قضايا عصرنا، مثل إنفاذ حقوق الإنسان، والديمقراطية النيابية حقاً، والتكامل بوصفه الثقافة الاقتصادية والسياسية لحقبتنا المعاصرة، ونزع السلاح كضمانة للأمن العالمي. وغداً فإنني وبافتخار، سأوقع نيابة عن بلدي، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويأمل بلدي في أن يكون هناك مبرر للانتقادات الموجهة للمنظمة بأن تفضي الى وضع خطط منطقية لإصلاح المنظمة وتجديدها. وليس ثمة ريب في أن نجاحها يجب أن يترسخ في مجال إنفاذ حقوق الإنسان، وفي مكافحة الإرهاب، والتحالف للقضاء على الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة. وقد طلب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الأخير بناءً على إلحاح من المكسيك.

ويشير الأمين العام في تقريره الحالي عن أعمال المنظمة الى الخلاف الإقليمي القائم بين فنزويلا وغيانا. ويجب عليّ أن أشير الى أن هذا الخلاف يدخل في إطار اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ الموقع بين البلدين بغية التوصل الى حل عملي ودائم لهذا النزاع. وبروح من الحوار والتعاون بين الطرفين، ناشدنا الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميده ونحن نطبق الآن إحدى آليات التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في الميثاق. ولذا اعترتنا الدهشة أن يأتي ذكر هذه القضية صراحة في الفصل المتعلق بحالات الصراع.

وكبلد من بلدان أمريكا اللاتينية، يجب أن أعترف أنه بفضل هذا السلام الدائم، فإن منطقتي، وهي سليلة أوروبا، وصنيعتها من عدة نواح، استأنفت علاقاتها

العصر، يزداد حمية. ويمكن أن يقال إن الأمم المتحدة هي الآن في الميزان.

وقد يكون لبعض الانتقادات ما يبررها. فعلى سبيل المثال، يجري اتهامها بأنها جهاز بيروقراطي ضخم، ويقال بأن هناك تكاثراً في الحالات التي تتطلب نشر القوات العسكرية لتمهيد السبيل أمام السلام، وهو سبيل تكتنزه الحرب أيضاً. وتنشأ هذه الحالات دون موافقة الدول الأعضاء التي يجب أن تتحمل نصيبها من التكاليف، وهذه البيروقراطية المتضخمة، بالإضافة الى النفقات العسكرية لحفظ السلام، تزيد من العبء المالي على البلدان الأضعف. غير أنه يبدو أن البلدان القوية هي التي تشعر بالامتعاض من هذا العبء وتستنكره أكثر من غيرها.

وبالرغم من ذلك، ومن أجل تحديد وتقييم جوهر الأمم المتحدة وما تمثله، على نحو دقيق، قد يكون علينا مقارنتها بمنظمة أخرى من نوعها، منظمة جمعت بين قرابة ٢٠٠ دولة مستقلة، وأخذت بيدها على مدى ٥٠ سنة من أكثر السنوات غموضاً وخطراً في التاريخ وظلت مرجعاً عندما انهارت جميع المراجع الإيديولوجية. وتلك المنظمة الأخرى لم توجد أبداً.

وفي حدود معرفتنا، لم تعش الإنسانية ٥٠ سنة من السلام المتواصل، ومع ذلك فقد مرت ٥١ سنة دون أي إرهاب بنشوب صراع عام مثل الصراعات التي بدت ذات يوم دواراً الرحي. ومع أن حالات سوء الفهم والاعتداءات تنشأ في قارة أو أخرى مرتكزة على أحقاد عنصرية أو دينية أو سياسية دفينه وتؤدي الى ارتكاب عمليات إبادة الأجناس أو اندلاع حروب محلية، فليس بوسعنا أن نتكلم عن حريق عام، ولا سيما عندما ترتفع إرادة الشعوب في جميع المناطق فوق مستوى هذه الحروب، وتكون ملتزمة باستعادة السلام.

لقد بدأ المجتمع الدولي، بدرجات متفاوتة، يستعرض أعظم منظمة لديه، وركز اهتمامه أولاً على مجلس الأمن. ومن حسن الطالع، أن المخيلة الخلاقة للدول أسفرت عن اقتراح وسائل مختلفة لتغييره كي يصبح أكثر تمثيلاً لواقع العالم الجديد وجعله بطبيعة الحال، أكثر كفاءة. وبلدي يتابع هذه العملية باهتمام

وبوسعنا القول إن ما تحتاجه هذه المنظمة لحل المشاكل المتمثلة في الصراع العالمي والفقر والنمو السكاني الجامح هو تنمية الموارد البشرية ومشروع منتظم للتعليم من أجل التخلص من النظام الأخلاقي الهش في عصرنا هذا وتعليم جميع الأمم فن العيش والتعايش معا. إن المخاوف والتوجسات والعداوات كلها ناجمة عن استشرء الجهل فيما بين الشعوب والأمم.

إني أتكلم باسم بلد هيا له، أهم مورد طبيعي لديه، القوة والرخاء الاقتصادي من جهة، وأغرقه في حالة من الاكتئاب السيكلوجي الحاد من جهة أخرى. ذلك المورد هو النفط الذي نملك منه أكبر الاحتياطات وأكثرها أمنا في العالم الغربي. وبما أن النفط يعود من الناحية القانونية الى الدولة كما هو الحال مع كل الموارد الموجودة في باطن الأرض، فإن الدولة هي التي تكتشفه وتصنعه وتبيعه وتوزع عائداته على شكل خدمات. وبالتدريج أصبح البلد الزراعي القديم يعتاد على أن يمد يده ليتلقى من الدولة الهبات التي تتمثل في الحماية والإعانات المالية والمنح التعليمية والقروض وحتى العطايا السخية التي لا لزوم لها، وكل ذلك كان يأتي من الأرض كمكافأة على العمل.

وظل أبناء فنزويلا لأكثر من جيلين معتمدين اعتمادا كليا على النفط ومهملين مجهودهم الشخصي. وفي بعض الأحيان، شجعت الدولة على نحو غوغائي هذا التعويل عليها وشجعت على الكسل، مما أدى الى تعقيدات في المثل الأخلاقية نجمت عن التواطؤ بين السياسة والاقتصاد. وهذا هو السبب الدفين لما يسمى بالأزمة الفنزويلية. إنها تختلف عن الأزمات الأخرى لأنها ليست اقتصادية بل أخلاقية، ولا يمكن حلها إلا بالعودة الى السلوك القويم والسعي الشخصي الذي يتطلب قدرا كبيرا من الوقت والجهد.

هذا ما تسعى إليه بقوة حكومة الرئيس رفائيل كالديرا. فبعد أن سعى الرئيس الى عكس مسار الآفات الهائلة التي ورثها عن طريق اتخاذ تدابير ليست مفرطة الضرر اقتصاديا حتى بالنسبة الى أضعف القطاعات، قرر في ١٥ نيسان/أبريل أن يسلك طريق الانفتاح في الاقتصاد ودمج القيم الاقتصادية السوقية السائدة في برنامج فنزويلا. بيد أنه كان حريصا على وضع برنامج لامتناس الصدمة القوية الناشئة عن هذا

الودية مع المدينة الأم، بعد ٨٠ عاما من الحروب التي فصلت بيننا وأحدثت شرخا في الأنماط الثقافية التي نظمت حياتنا لقرون.

وبطبيعة الحال، ثمة تهديدات عديدة ما زالت قائمة. فالدول الحائزة للأسلحة والتي تمتلك الموارد المالية لإشعال نيران نزاع إقليمي يمكن أن تتضاعف وتنتشر ما زالت قائمة ولا تعرف المعايير الديمقراطية ويحركها التعصب في الغالب. ففي بلدان ما كان لأحد أن يتصور حدوث ذلك، فإن خطر التمييز العنصري يعود مثل كابوس. وفي قلب أكثر القارات ثقافة، شهدنا حربا وأعمال إبادة جماعية ندينها بغضب في كمبوديا أو رواندا، وفيما بين البلدان التي كانت تعد مثالا عالميا للتسامح والتعايش طوال قرون، واتباع ديانتين هما في الواقع دين واحد فعلا يواجهون ويبيدون بعضهم بعضا كل يوم تقريبا.

وفي الوقت نفسه، فإن ظروف المعادلات، وأهداف السياسات الجديدة ومعجزة الاتصالات تؤدي الى تدفق حر للتجارة والتكنولوجيا، وللنماذج العلمية والتحركات البشرية، سواء من خلال السياحة أو من خلال المصالح التجارية. وهذا كله يجمع الإنسانية في كل واحد باستخدام المعلومات للإعراب عن الاهتمام الشديد الذي أخذ يعرف على نطاق واسع بالعولمة.

وما زال يتعين على المنظمة أن تتغلب على التنبؤات والخطط التي تنجم عن التقاليد المتشائمة، إذ أن القانون الطبيعي طبقا لها يملئ قيام الحروب وتفشي الأمراض والكوارث الأخرى كضرورة حتمية لتنظيم النمو السكاني وكحافز لابتكار تكنولوجيات وتطورات علمية في نطاق التصعيد الذي يراه أتباع مالتس لدى ملاحظتهم للطبيعة.

والسلام هو الهدف الأول للأمم المتحدة؛ والحرب هي الملجأ الذي غالبا ما تلجأ إليه البشرية في محاولة لحل أوجه الاختلال والاستياء. وإن لدينا سلاما، يتسم بالاضطراب المستمر، إلا أنه يعاد إقراره كلما وحيثما أمكن ذلك. ولكن يجب علينا أن نتذكر بأن الحرب يتكرر وقوعها باستمرار لأن الجشع والمطامع تقتات عليها.

والحياة هي سلسلة انقطعت منذ حين وأنها فقدت حلقتها الأولى التي تصبح بدونها كل الحلقات الأخرى عديمة القيمة ولا أساس لها، علينا أن نستثمر الموارد الاقتصادية والعلمية اللازمة في المجالات الأساسية للحياة البشرية ذاتها لتشكيل البشر من البداية وتمكينهم من النمو مسلحين بالقيم التي تؤهلهم لأن يكونوا مواطنين.

إن أمريكا اللاتينية، التي نشأت وهي لا تعرف البغض العنصري والصراعات الدينية والأطماع الإقليمية، وبروح لا تقبل التجزئة، مؤلفة من مزيد من المؤثرات التي تتحرك في نفس الاتجاه وعلى أكثر الساحات تحرراً واتساعاً، يؤلمها أن مشكلاتها الحقيقية اليوم هي مشكلات اجتماعية ناجمة عن خطأ الأنظمة السياسية التي تجاهلت الانضباط الذي يولده التعليم أو شككت بأهميته التي لا يمكن إنكارها.

فالديمقراطية متغلغلة في أمريكا اللاتينية أكثر من أي جزء آخر من العالم بسبب الرغبة السياسية. ومع ذلك، نحن غير راضين بها لأن الديمقراطية يجب أن تعني استئصال أمراض قديمة العهد وأن تمثل ما هو أكثر من كونها مجرد نظام لانتخاب الحكومات، وإنما يجب أن تعني حضارة قوية.

إننا نتطلع إلى ديمقراطية شفافة في سلوكها، فعالة في منجزاتها، لنظل نقدمها بوصفها البديل للدكتاتوريات القديمة. وهذا يفسر مثابرة بلدي على إقامة ديمقراطية نزيهة ونقية. وفي هذا الصدد، اقترحنا إبرام اتفاقية لمناهضة الفساد تم إقرارها على مستوى نصف الكرة الأرضية. وما يشير العجب أنها ستكون الأولى من نوعها في العالم، مما يدل على مدى رسوخ هذه الرذيلة: لقد مر الفساد دون عقاب من جانب الدكتاتوريات والديمقراطيات على السواء في كل الأوقات وفي جميع أرجاء العالم.

وليس ببعيد اليوم الذي سنرى فيه هذا الصك، القاصر الآن على نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه، يضم منظمتنا بأسرها لأن الجريمة التي يلاحقها ليست جريمة أمريكية حصراً، وإنما تضرب جذورها أيضاً في العديد من البلدان الواقعة في جميع القارات. وخلال الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي

الانفتاح في المرحلة الانتقالية بالنسبة إلى غالبية الناس المعتادين على رعاية الدولة. وها نحن بعد فترة وجيزة نخرج من هذه الأزمة الفريدة التي لا يمكن وما كان يمكن لها أن تحل كأي أزمة أخرى بإصدار مرسوم لأنها اقتضت آنذاك ولا تزال تقتضي الآن تغييراً في العادات لكي يتعلم الشعب الاكتفاء الذاتي. وحالة فنزويلا هذه يمكن أن تحصل في بلدان أخرى تتسم بالرعاية الأبوية من جانب الدولة للمواطنين.

وإذا ما أمعنا النظر فيما يسمى بالأزمة الاجتماعية التي تعاني منها جميع بلدان أمريكا اللاتينية، تبين لنا أنها تعود إلى نقص التدريب. فقد اعتدنا أن نقول إن التعليم هو الحل الشامل لجميع المشكلات وهذا صحيح. ولكن صحيح أيضاً أنه عندما أصبح مجتمع أمريكا اللاتينية متفككا بسبب هجرات الفلاحين التي هدمت النظام الاجتماعي والأخلاقي، وما نجم عن ذلك من تهميش بسبب تغير في العادات أدى إلى تحلل الأسرة، صار التعليم والتدريب كلاهما ضرورة مطلقة.

إن انهيار البيت التقليدي يحرم الناس من القيم الأخلاقية الأساسية التي كانوا يتعلمونها في السابق من الأم. وفي هذه الأيام يجب على الدولة أن تحل محل البيت والأم في إعداد الذات الباطنة لمواطنيها. ومن هنا يتضح أن التدريب والتعليم على جانب عظيم من الأهمية، إذ لا بد من تعزيز الذات الباطنة للبشر ليتسنى إعادة بناء الوحدة الأسرية التي تضيء على المجتمع تماسكا وعزة وشجاعة. إن سيمون بوليفار، محرر أمريكا، أصاب كبد الحقيقة عندما قال: "الفضيلة والاستنارة ضرورتان تحتلان المقام الأول في حياتنا". واليوم ربما يعاني العالم بأسره من نفس الآفة وربما لديه نفس الاحتياجات.

إن الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة تضطلع ببرامج ودراسات ومحاولات وتجارب لا تحصى من أجل إيجاد حل للمسألة اليومية للبشر. وهذه مسألة تزداد تعقيدا حيث أن الجهود مسلطة على كائن مشوه بالفعل وهو لذلك غير قادر على العيش في انسجام مع الآخرين.

وإذا سلمنا بأن السلسلة التي تربط البيت بالمدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية والجامعة

للامبراطور العظيم: طوال حياته لم تعد الآلهة القديمة لها وجود ولم يكن المسيح قد جاء بعد. ويبدو أن روح الإنسانية الحالية تمر بنفس هذه الظروف: فهي حرة ولكنها لا تزال متحيرة ومتردة في اعتماد أي نظام جديد من قالب جديد؛ ولكنها حرة، أولاً وقبل كل شيء، رغم أنها في هذا اللحظة المصيرية ينقصها القادة العظام.

والأمم المتحدة تختلج بهذا الشعور كما أنها تعكسه، فهي تتراوح بين الابتهاج وعدم التصديق مثل من يقف مشدوها أمام بانوراما من الإمكانيات اللانهائية التي يمكننا أن نخلقها بتلك الأحلام الخصبه لحقبتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كوفي بانو، وزير الخارجية والتعاون لجمهورية توغو.

السيد بانو (توغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء، أن أعرب للرئيس عن تهاني الحارة والخالصة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والخمسين. ويؤمن وفدي بأن مهاراته وإلمامه الكامل بالمسائل الدولية وجهوده الدؤوبة ستحقق نتائج مرضية لأعمال دورتنا. وفي هذا السياق نفسه، أود أن أطمئن على أن وفدي على استعداد للتعاون معه في اضطلاعهم بمهمته السامية هذه.

كما يسعدني أن أثنى على العمل الممتاز الذي قام به سلفه السيد ديبغو فريتاس دو أمارال، الذي طبع الدورة الخمسين بطابع فعاليته وتفانيه. وأشيد به بالنيابة عن وفدي.

كما أود أن أهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الطريقة الجديرة بالثناء التي كرس بها طاقاته لتحقيق أهداف منظمنا وتعزيز مصداقيتها يوماً بيوم. وقد حاز كل الاحترام من جانب وفد توغو.

يبدو أن الإطار الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي لهذه الدورة لا يختلف كثيراً عن السنوات السابقة: فلا تزال الصراعات المستمرة تؤدي الى سقوط الكثير من

والاجتماعي، قدمت فنزويلا بالاشتراك مع الأرجنتين والولايات المتحدة ودول أخرى مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن الفساد والرشوة في الأنشطة التجارية عبر الوطنية مما يعتبر برهاناً واضحاً على أن محاربة الفساد الذي يمس دون عقاب تزداد في العالم.

وإذا قامت الأمم المتحدة، وهي تدرك بأن مفتاح التغيير العالمي يكمن في التدريب والتعليم، بدور الملهم والقائد في إجراء دراسة متعمقة للعوامل التي تدخل في تكوين الإنسان ولبيان كيف أن المجتمعات التي تنجر الى صراع أو تصبح قدوة للآخرين، إنما يحدد صورتها مجموع أعضائها؛ وإذا استخدمت الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتضيف عنصر التعليم العالمي الى جميع برامجها التعاونية، فعندئذ تبدأ عملية الإنقاذ الأخلاقي والإنساني الصادق للمجتمع.

ويمكن أن تكون أمريكا اللاتينية الخالية من التحيزات والتي لديها ما يكفي من الموارد وتشكل بوتقة تنصهر فيها العادات والأعراف، بمثابة معمل يبين لنا كيف يمكن للنوع البشري أن يستقيم عموده الفقري من الأخلاقيات، الذي انحرف في كثير من الأماكن. وتعتبر قارتنا الأمريكية ككل مكاناً مناسباً لنداءات السلم، لأنه لا توجد عناصر للاضطرابات أو عدم الأمن سوى الاختلالات الاجتماعية. وليست تلك الاختلالات الاجتماعية ناجمة عن فوارق عرقية وإنما الفقر المدقع الذي تولد نتيجة للعجز عن نقل وتوزيع ثروتنا الوطنية الوفيرة.

إننا نعيش لحظة فريدة في التاريخ وقد شهدنا في فترة زمنية قصيرة، وبدون عنف، امبراطوريات عظمى تنهار، وشهدنا القضاء على أقسى سجون الفكر الإنساني، وتحرير جميع الإرادات وفتح أعظم فرصة تتاح للشعوب من أجل إعادة تنظيم أنفسهم وفق آمالها ورغباتها التي قمعت وأحبطت لفترة طويلة نتيجة للعنف بكافة أنواعه.

وتقول مارغوريت يورسينار فسي سيرتها الشخصية عن هادريان، مشيرة الى الحيرة الدينية

ويرى كثير من المراقبين أن شعب توغو، من خلال مظاهر لا حصر لها لإرادته السياسية يقيم دعائم الديمقراطية الأفريقية الأصيلة التي نطمح إليها جميعا.

وفي السنة الماضية، احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشائها. ولهذه المناسبة، لاحظت الجمعية العامة في إعلانها بأنه:

"لا يزال ما كرسه ميثاق الأمم المتحدة من عزم وتصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب على نفس القدر العظيم من الأهمية الذي كان عليه قبل ٥٠ عاما". (القرار ٦/٥٠، الفقرة الأولى)

وتؤكد الصراعات المسلحة العديدة، سواء كانت عرقية أو دينية، والتي لا تزال تهدد، الساحة الدولية، وجهة نظر الجمعية العامة هذه وتبين حجم المهمة التي لا تزال تواجه المنظمة.

ولا تزال افريقيا من بين مناطق العالم التي يسودها التوتر، وقد تعرضت قارتنا لاختبار صعب بالصراعات الوحشية المستمرة، في عدة دول. وتأسف حكومة توغو لأن صراعات مثل تلك القائمة في ليبيريا وسيراليون والصومال وبوروندي وأنغولا، لم يتم حلها نهائيا بعد. وأن العدد الضخم من الضحايا واللاجئين والمشردين والدمار الشامل الذي سببته هذه الصراعات يجب أن يكون كافيا لإقناع الأطراف المعنية بضرورة وضع حد لهذه المنازعات، التي قد تستنفد صبر ومثابرة المجتمع الدولي في جهوده.

وتحث حكومة توغو، وهي تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في هذه البلدان، مختلف عناصر الصراع على السعي من أجل إيجاد حل سلمي لمنازعاتها، من خلال الحوار والتعاون حتى تتمكن شعوبهم من أن تنعم بالسلم والاستقرار اللازمين للتنمية في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بليبيريا على وجه التحديد، يرحب وفد بلدي بالتدابير الجريئة التي اتخذتها لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الاجتماع الذي عقده في أبوجا في آب/أغسطس

الضحايا. وعلاوة على ذلك، لا يزال الإرهاب له أثر كبير على العالم، كما أن عبء الدين، بكل آثاره، يعرقل تنمية الكثير من البلدان، ولا سيما بلدان افريقيا. وتلقي جميع هذه الظواهر بظلالها على الساحة الدولية كما تشير الشواغل فيما يتصل بالمسار الحقيقي للسلم والأمن والرخاء، الأمر الذي تطمح إليه الإنسانية جمعاء على نحو مشروع.

وفي هذا السياق، تسعى توغو الى توطيد أسس دولة من القانون وتواجه متطلبات التنمية البشرية المستدامة لضمان الرفاه الاجتماعي لشعبها.

لقد بدأت توغو عملية فرض الطابع الديمقراطي على حياتها السياسية الوطنية، وقد حققت تلك العملية تطورا عاديا ومشجعا، ولا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة. وإن إجراء انتخابات تشريعية جزئية هادئة ومنظمة وشفافة في ٤ و ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، يصور تصميم شعب توغو، بدافع من رئيس الدولة السيد غناسينغي أياديما، للتحرك الى الأمام، على طريق الديمقراطية والسلم والاستقرار السياسي، الذي يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويدرك سكان توغو الآن أكثر من أي وقت مضى، بعد أن تعلموا من دروس التحول الديمقراطي الصعب، الذي مزق النسيج الاجتماعي للبلد وألقى بظلاله على إنجازات عملية التنمية، ضرورة الحفاظ على وحدتهم وتقويتها. وبهذا، ستكون توغو قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمقبلة بفعالية، وضمان رخائها وتقديم إسهاماتها المتواضعة في بناء عالم أفضل. ويعتزم رئيس جمهورية توغو ورئيس حكومتها مواصلة العمل دون كلل في هذا الاتجاه، بالتضافر مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وهما يشعران بالرضا لأن يسجلا الآن، أن شعب توغو، من خلال المصاعب التي تحملها، قد حقق وعيا جليا بمسؤوليته الخاصة. ومن ثم، بعد أن أيد جهود قياداته، لعدة أشهر، فإنه يرفض بثبات أكثر وأكثر الصيغ السياسية، والنهج التنظيمية المصممة في مناخ مختلف والتي ثبت أنها غير مناسبة في سياق تاريخه وثقافته.

ونحن نرحب بمختلف المبادرات التي تم التعهد بها من أجل ذلك الغرض بغية تحويل هذه الفكرة الى واقع، حتى تستطيع افريقيا، بدعم من المجتمع الدولي، أن تدير حالات الصراع على نحو أفضل، وهي الحالات التي تصرف الجهود التي تبذلها الشعوب الافريقية عن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك فإنه بالنظر الى الصراعات العديدة التي يتعين أن تواجهها آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وفي ضوء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من الأهمية بمكان تعزيز أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا الذي يتخذ من توغو مقراً له. ومن المناسب، تحقيقاً لذلك الغرض، أن يتمكن المركز المنشأ عملاً بالقرار ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وهو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بطلب من رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، من الاستفادة من موارد كافية ومناسبة كي يوظف اضطلاعاً كاملاً بالمهام الموكولة إليه. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجدداً أن حكومة توغو التي تعلق أهمية كبرى على هذا المركز ستبذل قصارى جهدها من أجل الوفاء بالتزاماتها بوصفها البلد المضيف.

وإن مؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١ بشأن الشرق الأوسط واتفاقات واشنطن المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قد أديا الى عدة أمور من بينها بعث الآمال في تحقيق تسوية لقضية فلسطين والصراع في الشرق الأوسط عموماً على أساس التفاوض. ويشكل الانسحاب من أراض فلسطينية محتلة معينة، وقيام السلطة الفلسطينية، وإسقاط النصوص المناهضة لاسرائيل من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة السلام بين اسرائيل والأردن، أحداثاً إيجابية تشهد على التقدم المحرز في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط. وتوغو ترحب بهذا التقدم المحرز.

ومع ذلك، فإن الصعوبات التي واجهت هذه العملية في الأيام القليلة الماضية، معرضة تطورها الطبيعي للخطر، هي مصدر قلق عميق لوفد بلدي. ويشعر وفد توغو بقلق خاص إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت

الماضي، بهدف إنهاء عملية السلام بنجاح، وهي العملية التي بدأت قبل سنوات عديدة. وتشهد هذه التدابير المقترنة بجزاءات على تصميم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على بذل قصارى جهدها من أجل إيجاد حل نهائي ودائم لهذا الصراع الأخوي الذي يبدو أن لا نهاية له.

وفي هذه المرحلة الجديدة من العملية، من الأهمية بمكان لأشقائنا الليبيريين أن يسلموا بالجهود الضخمة التي تبذلها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والأمم المتحدة، وأن يظهروا حسن نية بغية تيسير التنفيذ الفعال لاتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، والذي يوفر الوسائل لإنهاء هذا الصراع وللمعودة إلى السلام وإلى الحياة الطبيعية الدستورية.

وفيما يتعلق بالنزاع على شبه جزيرة باكاسي، يود بلدي أن يشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تحقيق تسوية سلمية. ويمكن لهذه الجهود التي أخذت مؤخراً شكلاً إيجابياً للمساعدة الى الكامبيرون ونيجيريا وباكاسي وتوغو، أن تعزز التدابير المؤقتة الرامية الى خفض التوترات ريثما يصدر الحكم عن محكمة العدل الدولية.

وتعتقد توغو العزم على العمل من أجل حل جميع الصراعات بالوسائل السلمية، ومن أجل كفالة السلام والأمن في القارة الافريقية. وهكذا، فإن بلدي ورئيسه على استعداد للإسهام في إحلال السلام في شبه الجزيرة وفي تطبيع العلاقات بين البلدين، وبنفس الروح، تأمل حكومة توغو أن يستمر حسن النية الذي أظهره الطرفان خلال زيارة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة قائماً، حتى يتحقق الهدف المنشود في أسرع وقت ممكن.

إن استمرار وجود هذه الصراعات التي تقوض تقويها عميقاً جهود التنمية التي تبذلها قارتنا، تحملي على التذكير بالاقتراح الذي تقدم به الرئيس غناسينغبي ايادوما، رئيس توغو، في الدورة الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بهدف إنشاء قوة مشتركة بين البلدان الافريقية تتولى حفظ السلام حيثما يتعرض للتهديد أو الانتهاك.

فتح باب التوقيع عليها أمام الدول يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والتي وقعت عليها للتو بالنيابة عن حكومة توغو، ستسهم بلا شك، إذا ما قبلها الجميع وطبقوها، في خفض التهديد النووي. ومن شأن هذا أن يتيح للمجتمع الدولي إحراز تقدم نحو القضاء النهائي على الأسلحة النووية، وهو إحدى أعلى الأمنيات التي تسعى البشرية إلى تحقيقها.

وحسبما ينص عليه الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن:

"وجود بيئة اقتصادية دولية تتسم بالنشاط والحيوية والحرية والإنصاف شرط أساسي لخير بني البشر وللسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي." (القرار ٦/٥٠، الفقرة ٢)

وهذا الاعتراف الاجماعي بالآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها وجود مناخ اقتصادي دوي سليم على الاستقرار العالمي، هو أمر صائب للغاية. أما اللامبالاة المتنامية من جانب جزء كبير من المجتمع الدولي إزاء البحث عن حلول مناسبة للآزمات الاقتصادية الراهنة فقد أخذت تصبح مدعاة للقلق المتزايد. والواقع أنه بينما تشهد الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة في البلدان الصناعية تطورات إيجابية، وبينما تأخذ التفاوتات في أدائها الاقتصادي في الانحسار، نلاحظ مع الأسف أن البلدان النامية، ولا سيما بلدان افريقيا، لا تزال ترزح تحت عبء الديون، وتمر بمصاعب كبيرة في الخروج من الحالة التي تتخبط فيها منذ عدة سنوات.

وكما أشير إليه مرارا، يتطلب حل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية حولا جذرية وخلاقة من بينها، في جملة أمور، إلغاء ديونها أو خفضها خفضا كبيرا، وتنفيذ تدابير جريئة ترمي إلى تعزيز تقدمها.

يرحب وفدي بالجهود التي بذلها الدائنون حتى الآن لحل مشكلة الديون. ويقدر التصميم الذي أعربت عنه الدول الصناعية الرئيسية السبع، في قمتها التي عقدتها في ليون، لاتخاذ إجراء إضافي للتخفيف عن أفقر البلدان من عبء ديون المؤسسات المتعددة الأطراف وأصحاب الديون الثنائية الذين ليسوا أعضاء في نادي باريس. ويرحب بصورة خاصة بالقرار الأخير

في القدس في الأسبوع الماضي، وأوقعت العديد من الضحايا الفلسطينيين والاسرائيليين.

وتوغو التي تؤيد القرار الذي اتخذته مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تدعو إلى استمرار العملية بطاقة أكبر حتى تحرز نتائج ملموسة. وهي تحث على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، ووجود اسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وعلى أية حال، من الأهمية بمكان تحقيق سلام عادل وشامل تستفيد منه جميع بلدان المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالحرب في يوغوسلافيا السابقة، أود، بالنيابة عن حكومة توغو، أن أهني بحرارة واضعي اتفاق دايتون الموقع في باريس يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وأن أعرب عن تقديرنا للتطور المقبول في الحالة على ضوء تنفيذ ذلك الاتفاق. ونود أن نشجع الأطراف الرئيسية في ذلك الصراع على مواصلة السعي إلى تحقيق تسوية على أساس التفاوض بهدف عودة السلام والاستقرار بصورة نهائية في ذلك الجزء من أوروبا.

ويجب أن نلاحظ، بالإضافة إلى بؤر التوتر، أن الإرهاب الذي ندينه هو اليوم، بسبب أهدافه الضارة وأعماله الإجرامية، يشكل واحدا من أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ونحن نرحب بعقد مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ والاجتماع الذي عقده مؤخرا وزراء خارجية مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة والاتحاد الروسي في باريس. وترحب حكومة توغو بمختلف التدابير المتخذة في هذين الاجتماعين بغية القيام، على نحو فعال، بإحباط أنشطة منظمات الإجرام عبر الوطنية وعملائها.

وفيما يتعلق بحماية السلام من خلال نزع السلاح، تؤكد توغو مجددا التزامها الراسخ بنزع السلاح العام والكامل، وتؤيد دون تحفظ الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، يعتبر وفد بلدي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي

التي دعمت مبادراتها في هذا الميدان، من خلال استثماراتها ومختلف أشكال المساعدة.

سيُعقد في روما في الشهر القادم مؤتمر القمة العالمي للغذاء. وتأمل حكومة توغو أن يكتب النجاح لعمل المؤتمر وأن تساعد التوصيات التي سيعتمدها على تحسين الحالة الغذائية والزراعية لتتسنى تلبية احتياجات الشعوب في هذا المجال.

وترحب توغو بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، التي استهلها الأمين العام في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦. ونحن نرى في هذه المبادرة تأكيداً على التزام الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بترجمة أهداف ميثاق سان فرانسيسكو إلى واقع ملموس ليتسنى، في جملة أمور، دعم التنمية في أفريقيا.

وفي وقت تتدهور فيه الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا باطراد، من المهم إعطاء التقدير الواجب لهذه المبادرة الخاصة التي تشجع المشاركة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والحكومات الأفريقية. وإحدى النقاط الجيدة في المبادرة أنها تتعامل مع المشاكل بصورة مضمونة وتركز أساساً على اتخاذ إجراءات نحو تحقيق السلم والاستقرار السياسي والتنمية في القارة. ولكي يتسنى للمبادرة أن تحقق أهدافها، يتعين على المجتمع الدولي أن يشارك بفعالية في تنفيذها بتقديم مساهمة حاسمة لتعبئة الموارد المالية اللازمة، حتى لا تصبح مجرد مبادرة أخرى من أجل أفريقيا. وستكرس حكومتي العمل اللازم لها بغية تحويل الحالة إلى الأفضل.

في عالم اليوم، الذي تجابه الدول فيه بتناقض التجزئة والعلو، ثمة دور رئيسي أكثر من أي وقت مضى ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به. وفيما يتعلق بالنقص الحاد في الموارد الذي وضع الأمم المتحدة على حافة الإفلاس، فإن حكومتي تؤمن إلى جانب حكومات أخرى بأنه لا يمكن نجاح أية عملية إصلاح للمنظمة إذا كان على المنظمة أن تكافح من أجل بقائها. ولذلك، من الملح اتخاذ تدابير قوية لتأمين قاعدة مالية مستقرة للمنظمة ووضع حد قاطع لأزمة تسديد الاشتراكات التي

الذي اتخذها وزراء مالية البلدان الصناعية السبعة في اجتماعهم في واشنطن لتخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة.

وبالإضافة إلى مسألة الدين، تشغل بال وفدي مسائل التنمية الأخرى أيضاً. إن البلدان النامية التي تضطلع ببرامج تكيف هيكلية، إدراكاً منها لكونها مسؤولة بالدرجة الأولى عن تعزيز تنميتها من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة ومتسقة، قدمت تضحيات كبيرة جداً لم تحقق للأسف بعد النتائج المرجوة. وبالتالي، يواجه معظم هذه البلدان مشاكل اجتماعية خطيرة، بما فيها الأمراض المتوطنة والجوع والبطالة والأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل والمطالب القوية من مواطنيها والفقير.

ولمجابهة مختلف هذه العزل وحلها على نحو دائم، يجب على المجتمع الدولي أن يظهر قدراً أكبر من التضامن مع هذه البلدان وأن يحشد الجهود لتقديم المساعدة اللازمة لها. ولتتسنى لأفريقيا أن تنطلق اقتصادياً، يجب فضلاً عن ذلك، وقف النظر إليها على أنها مجرد مستودع للمواد الخام.

وفي هذا الوقت الذي تجري فيه عولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق، يتعين على الدول الأفريقية أن تصبح قادرة على التنافس في التجارة الدولية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب عليها أن ترقى إلى مستوى تحديات التنمية الصناعية من خلال تعاون تقني ومالي مستدام مع البلدان الصناعية. فضلاً عن ذلك، من المهم ألا تصبح أفريقيا معتمدة على استغلال المواد الخام، التي تتدهور أسعارها باطراد. وينبغي تشجيع تعجيل سرعة تصنيعها من خلال تعاون دولي يقوم على الشراكة وتقديم الدعم لها من البلدان المتقدمة ومن الهيئات المتصلة بالتنمية ومن المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فإن حكومة توغو، التي هيأت ظروفًا مواتية للاستثمار الأجنبي في منطقتها الحرة، وتعمل على تعزيزها باطراد، تود، من بين جملة أمور، أن تعرب عن امتنانها لشركائها من القطاعين العام والخاص على حد سواء ولمؤسسات التنمية الصناعية

لأعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن ما يتمتع به من خبرة عميقة وكفاءة عالية سيسهم بشكل أكيد في إنجاح هذه الدورة. وأود أن أؤكد له حرصنا على التعاون معه بما يعزز سعيه نحو تحقيق النجاح لأعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

لقد كان العراق خلال الأسابيع الماضية موضع الانتباه والاهتمام في كل أنحاء العالم بسبب الهجمات الصاروخية الأمريكية عليه، وما أعقبها من تحشيدات أمريكية مكثفة للتهيئة لعدوان عسكري واسع النطاق ضد العراق، بذريعة خرقه لقرارات مجلس الأمن.

وأود هنا أن أبين وجهة نظرنا من هذه الأحداث. إن العراق لم يقم بأي تصرف يخالف الميثاق أو قرارات مجلس الأمن لكي يبرر قيام أمريكا بعدوان عسكري عليه. إن ما قام به العراق هو تحريك قواته داخل أراضيه وضمن حدوده المعترف بها دولياً وبناء على طلب أحد الأطراف الكردية العراقية الرئيسية، لرد عدوان عسكري قام به طرف آخر بالتحالف مع دولة أجنبية مجاورة. ويقع تصرف الحكومة العراقية هذا ضمن نطاق سيادة العراق على إقليمه وفي إطار واجبه في الدفاع عن أبناء شعبه وردع أي عدوان خارجي عليهم، وهذا حق تكفله جميع المواثيق والقوانين الدولية، ومسؤولية أساسية من مسؤوليات حكومة الدولة.

لقد كانت العملية محدودة وسريعة وبدون خسائر بشرية. وهذا ما أكده كل المراقبين ومن بينهم موظفو وكالات الأمم المتحدة الذين يعملون في شمال العراق.

لقد أنهت هذه العملية حالة الحرب الأهلية والاقتتال والفوضى وانعدام الأمن في شمال العراق، وأدت إلى إعادة السلم والاستقرار إلى هذا الجزء من العراق. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تستغل هذه التطورات وأن تتخذ منها ذريعة لشن هجمات صاروخية على العراق وتدمير عدد من المنشآت المدنية، مما تسبب في سقوط العديد من الشهداء والجرحى من المدنيين.

شلتها. وينبغي للدول الرئيسية التي عليها متأخرات أن تظهر إرادة سياسية للمساعدة في حل الأزمة.

يرى وفدي أن تحسين فعالية الأمم المتحدة مسألة ضرورية؛ ولكن من المهم أيضاً تعزيز ديمقراطيتها. لذلك، نعتقد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن يسير في عمله في الاتجاه الصحيح. وفي ضوء التكوين الحالي للأمم المتحدة، وكما لاحظ الفريق العامل، من الضروري التفكير في زيادة عادلة ومسؤولة في عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، وتعزيز صلاته بالأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وبالدول الأعضاء، وذلك من أجل تعزيز الشفافية.

منذ عدة عقود، وبفضل الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة، أصبح من الواضح أن التعددية هي أنسب إطار لحل المشاكل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ومشاكل التنمية.

إن الصورة العامة للمنظمة التي رسمت العام الماضي، في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، صورة مشجعة على الرغم من بعض العيوب. ومع ذلك، لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله. ويتعين على الدول الأعضاء بذل جهود أكبر، وكذلك توفير موارد أكثر، ليتسنى للأمم المتحدة، بعد إصلاحها وإنعاشها وتكثفها على نحو أفضل مع الحقائق الحالية، أن تلبى بفعالية توقعات البشرية برمتها.

وفي معرض نهوض المنظمة بالمهمة النبيلة التي نيّطت بها، ستشارك توغو بدورها ودون أية تحفظات في أية مبادرة تستهدف صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان والتقدم من أجل منفعة جميع الدول.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية العراق.

السيد الصحاف (العراق): يسرني أن أبدأ كلمتي بتهنئة السيد غزالي اسماعيل على انتخابه رئيساً

الإقليمية، وهو قرار انفرادي ولا علاقة له بالأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق. وهذا ما أكده الناطق الرسمي باسم الأمم المتحدة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حين قال إن فرض منطقة حظر الطيران في جنوب العراق لا يستند إلى أي من قرارات مجلس الأمن.

كما صرح الناطق باسم الخارجية الفرنسية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأنه:

"لا يوجد هناك أي نص للأمم المتحدة أو مجلس الأمن يحدد قواعد منطقة الحظر الجوي شمال خط العرض ٣٦ وجنوب خط العرض ٣٢، حيث أن قرار إنشاء هاتين المنطقتين هو قرار رباعي بين فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، ولا يوجد هناك نص خاص بالأمم المتحدة يحدد هاتين المنطقتين".

كما أشار مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى

"أن هذا الحظر لا يستند ومنذ بدايته إلى أية أسس قانونية دولية".

ورد الفعل العربي والعالمي على تصرفات الولايات المتحدة العدوانية كان أيضا الرفض والإدانة. وإن العالم كله يعرف جيدا الآن أن فرض منطقتي حظر الطيران على العراق هو عمل لا شرعي ولا قانوني ويشكل عدوانا مستمرا على العراق وينبغي أن يتوقف.

لقد كان موقف العراق منذ البداية واضحا في رفض ما يسمى بمنطقتي حظر الطيران اللتين فرضتا بقرار انفرادي من أمريكا وحلفاء لها. وتصير أمريكا وبريطانيا على توسيع واستمرار هذا الحظر وتقولان، (كما جاء على لسان أعلى المسؤولين في الإدارة الأمريكية) إن هذا الحظر هو لحماية مصالح أمريكا الاستراتيجية في المنطقة. وإنني أتساءل هنا، هل يحق لدولة ما أن تفرض حالة قسرية كهذه على دولة أخرى مستقلة وعضو في الأمم المتحدة بحجة مصالحها الاستراتيجية؟ إن هذا التصرف يؤدي إلى تفشي

إن الإدارة الأمريكية لم تكتف بالعدوان العسكري على العراق؛ بل أعلن الرئيس الأمريكي صراحة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قراره بتوسيع منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضتها في عام ١٩٩٢، من خط العرض ٣٢ إلى خط العرض ٣٣ شمالا.

إن فرض مناطق حظر الطيران في فضاء العراق هو استخدام للقوة المسلحة ضد سيادة العراق وسلامته

المتوازن والسليم لأحكام مذكرة التفاهم بشأن صيغة النفط مقابل الغذاء التي تم التوصل إليها بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦.

وفي الوقت الذي ثبت فيه نجاح الحوار المهني والدبلوماسي بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاقات مرضية للطرفين، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع مختلف العراقيل أمام كل مرحلة من مراحل التفاوض بين العراق والأمانة العامة من أجل تأخير التوصل إلى الصيغة النهائية للمذكرة. ثم بدأت تضع عراقيل جديدة أمام التطبيق العملي لأحكام المذكرة، سواء في إطار لجنة المقاطعة، أو في إنجاز المستلزمات الإدارية الخاصة بتنفيذها.

وأود هنا أن أقدم إحصائية بسيطة بالأرقام تبين حجم العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية أمام عملية الوصول إلى مذكرة التفاهم. فمن المعلوم أن إنجاز مذكرة التفاهم قد استغرق ٥٠ جلسة عمل وأكثر ٥٠ جلسة - للفترة من ٦ شباط/فبراير ولغاية ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٩ تعديلا في هذه العملية على نصوص المذكرة التي اتفق عليها مع الأمانة العامة أثناء عملية التفاوض. وعلى الرغم من أن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ينص على إعداد إجراءات سريعة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، فإن وضع الإجراءات المذكورة استغرق ٨٠ يوما، حيث عقد في هذه الفترة ٢٨ اجتماعا غير رسمي على مستوى الخبراء في البعثتين الفرنسية والألمانية، وخمسة اجتماعات رسمية كـان يفترض أن تكون لائحة الإجراءات السريعة قد اختتمت باعتمادها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عطلت الاعتماد المذكور لمدة ثلاثة أسابيع زيادة على ذلك الوقت. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية لحد هذا اليوم المعرقل الوحيد لتنفيذ مذكرة التفاهم لأسباب سياسية تتناقض كليا مع ما كانت تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بأن هدف القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هو إنساني بحت.

وبسبب الضغط والتدخل الأمريكيين لم يتمكن الأمين العام لحد الآن من تنفيذ مذكرة التفاهم بدليل أن البحث في كيفية تنفيذ خطة لستة أشهر لتأمين الغذاء والدواء لشعب العراق استغرق سبعة أشهر، وهذا البحث لم ينته بعد بسبب التدخلات الأمريكية

شريعة الغاب وليس شريعة الميثاق في العلاقات الدولية.

إننا نطالب الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن برفض هذا المنطق، الذي لا يستند إلى أية شرعية دولية ولا أي تخويل من مجلس الأمن ذاته، وبرفع الظلم عن بلادنا.

إن جميع الادعاءات والحجج التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير اعتداءاتها والتشديد العسكري الذي تقوم به ضد العراق، ليس لها أي مسوغ قانوني أو وقائعي أو شرعي، ويجب شجبها وإدانتها.

وأود هنا أن أعرب عن امتنان شعب العراق لرد الفعل العربي والعالمي على هذا العدوان وعلى ما تبعه من تصرفات كان هدفها الاعتداء على سيادة العراق وعلى حرمة وسلامة أراضيه.

لا أحد هنا يجهل مقدار معاناة شعب العراق جراء الحصار الشامل المفروض عليه، والذي يحرمه من تأمين احتياجاته الإنسانية الأساسية منذ أكثر من ست سنوات.

لقد بلغت الأوضاع الإنسانية في العراق حدا جعلت من غير الممكن أن تبقى الأمم المتحدة أسيرة الصمت الذي فرضته إرادات معينة، خصوصا بعد أن تعالت أصوات الهيئات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة ذاتها لتحذر من مغبة استمرار الحصار الشامل على العراق ومن الآثار الخطيرة المترتبة على ذلك.

لقد شهدت معدلات وفيات الأطفال ارتفاعا كبيرا جراء نقص الغذاء والدواء. وتزايدت الأمراض بشكل واسع. كما تدهورت القطاعات الصحية والتربوية والبيئية. وحصلت تداعيات وتراجعات كبيرة في المجالات الإنسانية الأخرى التي كان العراق فيها رائدا في التطور والنمو ضمن بلدان العالم الثالث.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تذرف دموع التماسيح على الأوضاع الإنسانية لشعب العراق وعلى حاجة الشعب العراقي للغذاء والدواء، تقف اليوم حائلا بشكل علني وسافر دون التنفيذ القانوني

مهمتها؟ هل سأل أحد رئيس اللجنة الخاصة ما الذي أنجزه وما الذي تبقى؟ وهل من المعقول ألا تكون اللجنة الخاصة قد تمكنت لحد الآن من القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي كان يمتلكها العراق؟ وماذا كان يعمل هذا الحشد الهائل من المفتشين طوال هذه الفترة، وهم لم يأتوا إلى العراق لغرض السياحة؟ وهل أن ما تدعي اللجنة أنه قد تبقى من وثائق أو معدات وأنها لم تتوصل إلى العثور عليه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويستدعي تعطيل إصدار توصياتها برفع العقوبات ولو جزئيا عن العراق؟

لقد أوفى العراق بكل التزاماته الجوهرية بالنسبة لتطبيق القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بالتخلص من الأسلحة المحظورة. وإنني أؤكد من على هذا المنبر وباسم حكومتي بأن العراق لا يحتفظ بأية أسلحة محظورة أو مكونات هذه الأسلحة أو وثائق مهمة ذات صلة بها. إن ما تقوله اللجنة الخاصة حول إخفاء العراق لأسلحة محظورة أو مكونات من هذه الأسلحة أو وثائق عنها هو مجرد شكوك غير مدعمة بالأسانيد المادية، ومصدرها المخابرات الأمريكية والبريطانية وعملاؤها.

لقد طلب العراق من اللجنة الخاصة أن تتعامل مع هذه الشكوك بأسلوب عملي وموضوعي وليس بأسلوب سياسي. إن اللجنة الخاصة ليست هيئة سياسية لكي تتأثر بالأهداف السياسية لهذه الدولة أو تلك. بل هي لجنة فنية ملزمة بأداء مهامها بأسلوب فني وعلمي بعيد عن النزاعات السياسية والمواقف العدائية. غير أن ما نلمسه من تعاملنا مع اللجنة الخاصة هو أنها تميل في سلوكياتها إلى الانطلاق من اعتبارات سياسية وليس استنادا إلى وقائع فنية وعلمية.

إن بلادي تطالب بأن تشارك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجمهورية مصر العربية باعتبارها الممثل العربي في المجلس ومن أكبر دول منطقة الشرق الأوسط المهمة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - أن تشارك هذه الدول جميعا - في أعمال اللجنة الخاصة ونشاطاتها، وأن تشارك، وبصورة مباشرة، في تقييم نتائج أعمالها واستنتاجاتها النهائية.

المستمرة وقيام الجانب الأمريكي بخطف عملية تنفيذ مذكرة التفاهم كلما يرغب في ذلك. ونحن نعتقد بوجود توقف هذه التصرفات وضروة فسخ المجال للأمانة العامة والعراق لتنفيذ المذكرة بأسرع وقت وبدون تدخلات في المستقبل.

إن ما يريده شعب العراق هو أن يتمكن من توفير احتياجاته الإنسانية انطلاقا من قدراته وإمكاناته المادية، وأن ترفع عنه القيود التي لا تهدف سوى إلى تجويعه للنيل من كرامته وكبريائه. ولكن شعبا عريقا كشعب العراق عمره أكثر من ستة آلاف سنة ومنه أشرق نور الحضارات الإنسانية، لن يركع أمام أي تهديد ولن يتنازل عن سيادته وعن كرامته لمن ليس لهم هدف سوى الهيمنة على ثروات الشعوب ومقدساتها. إن ما يطالب به العراق هو حقه الذي ضمنته جميع المواثيق والأعراف الدولية، وضمنته له قرارات مجلس الأمن ذاتها، بعد أن نفذ جميع الالتزامات التي فرضتها عليه هذه القرارات، وبعد أن انتهت جميع الأسباب التي أدت إلى فرض هذه العقوبات الجائرة عليه.

لقد أوفى العراق بجميع التزاماته الواردة في قرارات مجلس الأمن رغم الظلم الذي انطوت عليه. وفي الوقت الذي تفرض هذه القرارات التزامات مقابلة على مجلس الأمن، فإننا لم نلمس من المجلس أي تحرك جاد باتجاه تنفيذ ما عليه من التزامات إزاء أحكام هذه القرارات. بل إننا نشعر بأن المجلس تخلى عن سلطاته في الرقابة والإشراف على تنفيذ قراراته، وعهد بها إلى اللجنة الخاصة، المسؤولة عن تنفيذ القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وترك للجنة الخاصة وحدها مسؤولية الحسم فيما إذا كان العراق قد نفذ التزاماته وفيما إذا كان يستحق أن يرفع مجلس الأمن الحصار عنه.

إن اللجنة الخاصة تعمل في مختلف أنحاء العراق منذ ما يقارب ست سنوات، وقامت بإرسال ٣٧٣ فريقا للتفتيش، وما يصل مجموعها إلى ٧٥٤ مفتشا دوليا، إضافة إلى ملاك اللجنة الثابت في بغداد، الذي يزيد على ٩٠ موظفا. وتستخدم اللجنة في أعمالها آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا والعلم من وسائل وأساليب تمكنها من أداء مهمتها والتحقق من نتائج أعمالها. فهل يعقل أن هذه اللجنة لستم تتمكن لحد الآن من إنجاز

لقد ساهم العراق، ولا يزال، في توثيق أو اصر وقيم العمل الدولي متعدد الأطراف، وذلك انطلاقاً من إيمانه بمبدأ الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة لجميع شعوب الأرض وفق أسس احترام السيادة والاستقلال واحترام الشواغل المشتركة للدول. وإن ما تشهده دول جنوب الكرة الأرضية الفقيرة هو سلسلة من المحاولات لتهميشها وعزلها وحرمانها من مواكبة حركة التطور العلمي والاقتصادي، ووضع الحواجز التجارية والسياسية أمام حصولها على التكنولوجيا وعلى فرص التقدم العلمي، وبالتالي إخضاعها طوعاً أو كرهاً للآليات الاقتصادية التي لا تصب إلا في مصلحة الدول الصناعية الكبرى أو دول الشمال الغنية.

إن معركة الدول النامية هي، كما أشار سيادة الرئيس صدام حسين في خطابه بمناسبة العيد الوطني العراقي في تموز/يوليه الماضي، هي معركة جنوب الكرة الأرضية من أجل الحرية والاستقلال والتنمية والازدهار والتمتع بالحقوق والعدل.

كما أشار الرئيس صدام حسين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وقوى دولية أخرى كانت ترفع الشعارات وتدعو بلدان جنوب الكرة الأرضية علناً لتطوير قدراتها وإمكاناتها، بدعوى إخراجها من خانة التخلف والعوز والحرمان. وعندما طور العراق قدراته وإمكاناته ووظف هذا التطوير وأموال النفط في خدمة التنمية والنهوض الوطني، وفي إعادة صياغة قدرات الإنسان وتأهيله، حشد عليه أصحاب نفس هذه العناوين والشعارات، وتحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية، كل قوى الشر ليوجهوا إليه قنابل وصواريخ وجيوش العدوان اللاثيني، لتدمير البنية التحتية للعراق، ولأجل القضاء على أحد الركائز التنموية الفتية في دول الجنوب.

وهذا ما يجعل الأمم المتحدة أمام مسؤولية تاريخية كبيرة في النهوض بمسؤولياتها الموكولة لها بموجب الميثاق وكفالة حقوق جميع الشعوب، والدول في السلم والتنمية والازدهار الاقتصادي، وفي أن تكون، كما أراد لها أباًؤها المؤسسون، الأداة الدولية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها، وليس وسيلة

إننا واثقون أنه لو تم ذلك على وجه السرعة والدقة فإن الاستنتاج الذي سيتم التوصل إليه والمسند بالأدلة والحجج المقنعة هو أن القضايا الجوهرية في هذا الملف قد حسمت بموجب متطلبات القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأن الوقت قد حان لتطبيق الفقرة ٢٢ من هذا القرار.

إننا في الوقت الذي نعرض فيه وجهة نظرنا هذه، نود أن نشير إلى أن التجارب الأخيرة في الممارسات التي جرت تحت غطاء الأمم المتحدة أثبتت وجود مشكلة تعاوني منها تركيبة الأمم المتحدة. وتمثل هذه المشكلة في الخلل الكبير القائم في التوازن بين الحقوق والالتزامات، إضافة إلى سيادة منطق القوة الذي لا يمت بصلة إلى أحكام الميثاق.

لقد تم استخدام آليات المنظمة الدولية كوسائل لتصريف أهداف السياسة الخارجية لبعض القوى الدولية الكبرى، والانحراف بمسار الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، نحو ما يتناقض صراحة مع نص وروح الميثاق الذي يشكل، بحكم كونه الوثيقة المنشئة للمنظمة، الأساس الدستوري والقانوني الذي ينبغي أن تستند إليه الأمم المتحدة في جميع ممارساتها.

إن أحكام الميثاق تملّي على مجلس الأمن مراعاة هذه المقاصد والمبادئ عند التصدي لممارسة اختصاصاته في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومن خلال ما يصدره من قرارات وما يتبعها من إجراءات لتنفيذ هذه القرارات والتي ينبغي أن تتوافق في مضامينها وآليات تنفيذها مع مبادئ العدل والقانون الدولي. وإن المجلس أمام قيود عليه مراعاتها عند إصدار قراراته، لكي تتمكن الدول الأعضاء من الإيفاء بالتزاماتها في قبول قرارات مجلس الأمن التي تأتي وفقاً لمقاصد ومبادئ المنظمة وتنفيذها طبقاً للمادة ٢٥ من الميثاق. فمجلس الأمن ليس حكومة عالمية مخولة بالتشريع والتنفيذ التفصيلي بما يتجاوز نصوص الميثاق وروحه، بل هو إحدى مؤسسات الأمم المتحدة وعليه الالتزام بالقواعد القانونية التي تشكل الأساس القانوني للشرعية الدولية المتمثلة في نصوص ميثاق الأمم المتحدة ذاته.

عن القانون الدولي والمشروعية أن يمحو تلك المعرفة. النظام العراقي - بتصرفاته وضع نفسه عمدا خارج مجتمع الأمم الملتزمة بالقانون، وهذه حقيقة معترف بها في مختلف قرارات مجلس الأمن. وأهم هذه القرارات بالنسبة لأمن الشرق الأوسط قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي يحظر على العراق امتلاك أو حيازة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. ومجلس الأمن أصدر ذلك القرار لأنه اتفق مع جميع جيران العراق على ما يلي: إن صدام حسين لا يمكن الوثوق به عندما يمتلك تلك الأسلحة.

البيان الذي أدلى به وزير خارجية العراق اليوم مصداقيته ليست أكبر من مصداقية البيان الذي أدلى به في هذه القاعة قبل عام، أو البيان الذي أدلى به طارق عزيز قبل عامين أو ثلاثة أعوام - بأن العراق امتثل بالكامل، بطريقة ما، لقرارات المجلس بشأن أسلحة الدمار الشامل. وليس هناك فرد واحد في الأمم المتحدة أو في هذه القاعة، بل أضيف حتى وزير خارجية العراق نفسه، يصدق هذا القول فعلا. ومع ذلك فحتى وزير الخارجية ذكر بالفعل، وهو بالتالي يجب أن يعترف بما يلي:

"... وترك للجنة الخاصة وحدها مسؤولية الحسم فيما إذا كان العراق قد نفذ التزاماته". (انظر أعلاه، ص ٢٦).

إن رئيس اللجنة الخاصة، السيد إكيوس، ذكر باستمرار اقتناعه بأن العراق لا يزال يخفي أسلحة دمار شامل، والمعدات، والمواد اللازمة لتصنيع الأسلحة، وكميات كبيرة من الوثائق ذات الصلة بتلك البرامج. وكان بعض أعضاء المجلس مستعدين لتصديق العراق عندما قال إنه سلم جميع الوثائق والمعدات. غير أن هذا كان قبل آب/أغسطس ١٩٩٥، عندما أصبح واضحا أمام العالم المدى الذي وصلته الجهود التي بذلها العراق للإخفاء والتي كانت معروفة تماما للجنة الخاصة. ومنذ ذلك الوقت، لا يوجد عضو واحد من أعضاء مجلس الأمن يرى أن ادعاء العراق بالتعاون الكامل له أية مصداقية. لقد منع العراق مرات عديدة هذا العام وصول مفتشي اللجنة الخاصة إلى مواقع معينة بينما كانت لدى اللجنة أسباب قوية تبرر الاعتقاد بأن مواد ووثائق

بيد دولة معينة تستخدمها لفرض هيمنتها على العالم بالقسر والابتزاز.

أود وأنا أحتتم بياني هذا أن أعبر للجمعية عن يقين بلادي بأن الأمم المتحدة، وبفضل الجهود الخيرة التي تجري في إطار فرق العمل المعنية بإصلاح هيكلتها وآليات عملها، وبفضل الإرادة الخيرة للعديد من أعضائها، ستستعيد في يوم قريب إمكاناتها وقدراتها الحقيقية في رفض الهيمنة عليها وتحقيق أهداف ومقاصد ميثاقها وفقا لإطار الشرعية الدولية ومن أجل رفاه وسعادة البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

طلب عدد من الممثلين أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الكلام الذي استمعنا إليه من وزير خارجية العراق محاولة أخرى لإلباس الذئب فروة الحمل. وقبل الرد على البيانات الكاذبة المحددة، لا بد لي أن أعود إلى الأسس. إن طبيعة النظام العراقي معروفة تماما. فهذا هو النظام الذي ترك مئات الآلاف من الجثث تتعفن في الحقول والمستنقعات في حربين بدأهما ضد جيرانه، وفي الحرب التي بدأها ولا يزال يخوضها حتى اليوم ضد أبناء شعبه. هذا هو النظام الوحيد على الإطلاق الذي استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد مواطنيه، النظام الذي عبأ أسلحة بعناصر بيولوجية قاتلة مثل البوتولين والأنثراكس، النظام الذي هدد بحرق جيرانه بالأسلحة الكيميائية.

والولايات المتحدة، وسائر أعضاء الأمم المتحدة، وبتحدي أكبر جيران العراق، يعرفون هذا النظام على حقيقته. ولا يمكن لأي قدر من الكلام المعسول هنا اليوم

من أعضاء مجلس الأمن واهتماماته الإنسانية. لقد شكوا الوزير من أن الأمر تطلب سبعة أشهر لكي يتفاوض العراق والأمم المتحدة بشأن الاتفاق على تنفيذ قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). ياله من تشويه! حقيقة الأمر أن حكومة العراق تتحمل المسؤولية الوحيدة عن تأخير تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء لأكثر من ٥ سنوات. لقد استحدث مجلس الأمن أول الأمر تلك الآلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بقراره ٧٠٦ (١٩٩١). وتفاوض العراق بشأن التفاصيل بسوء نية لأكثر من ٢٤ شهرا قبل التملص ببساطة من الاتفاق. وعندما استحدث المجلس ذلك الترتيب مرة أخرى بقراره ٩٨٦ (١٩٩٥) رفض العراق التنفيذ لمدة ٩ أشهر قبل أن يدخل في آخر الأمر في المفاوضات.

والحقيقة أن الأمانة العامة للأمم المتحدة أبلغت العراق في أواخر آب/أغسطس بأن تنفيذ قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) يمكن أن يبدأ في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك مباشرة شنت القوات العراقية عملا عسكريا ضد مدينة أربيل، مسببة تدهورا سريعا في الحالة الأمنية في شمال العراق.

وليكن واضحا للجميع أنه بحلول هذا اليوم - ٢ تشرين الأول/أكتوبر - ولولا العمل العسكري الذي قام به العراق يوم ٣١ آب/أغسطس، لكان النفط العراقي يتدفق والمواد الإنسانية ترد بالفعل بمقتضى قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وذلك هو السبب الوحيد في التأخير الحالي في تنفيذ القرار.

ولما كان صدام حسين نفسه لم ينطق قط بكلمة "٩٨٦" علنا، ولم يؤيد بشكل علني أبدا تنفيذه، فإننا نفترض أنه لا يزال يعارضه، كما فعل دائما. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأننا لم نسمع من وزير الخارجية وعدا بأنه سيتوقف عن دفع الأمين العام، الذي هوجم مرة أخرى في الصحف العراقية اليوم، إلى تغيير الترتيبات الإدارية التي سبق للأمانة العامة أن أعدتها لتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وعلى العكس من ذلك فإن وجهة نظر الولايات المتحدة واضحة وثابتة. إننا فخورون بأن نكون أحد واضعي وممتبني قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، ونود أن نراه منفيذا. فالولايات المتحدة، شأنها شأن جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تهتم بمعاونة الشعب العراقي وبشكل أكبر من

محظورة كانت مخبأة في أماكن لها حق مطلق في التفتيش عليها. وللجنة الخامسة على التوالي يتكلم العراق أمام الجمعية العامة عن إغلاق ملف الأسلحة. والعراق ليس أقرب إلى تحقيق ذلك الهدف في عام ١٩٩٦ مما كان عليه في ١٩٩٥، أو ١٩٩٤، أو ١٩٩٣. وذلك الهدف لن يتحقق إلا إذا حدث تغيير أساسي في سلوك العراق بشأن التعاون مع اللجنة الخاصة واحترام قرارات مجلس الأمن. ومرة أخرى اليوم، يرفض العراق أن يذكر بوضوح أنه تخلى عن نيته لحيازة أسلحة الدمار الشامل في المستقبل. ومن المؤسف، أنه ليس هناك دليل على أنه حدث تغيير في السلوك العراقي.

وماذا عن التزامات العراق الأخرى، التي ادعى وزير الخارجية بشكل قاطع أنه تم الوفاء بها؟ هل هذا هو الحال حقا؟ إذن، أين الممتلكات والسجلات الحكومية التي سرقها صدام من الكويت؟ وأين مئات حاملات الجنود والدبابات والقذائف والطائرات التي سرقها العراق؟ إننا نعرف الإجابة على السؤال الأخير. هذه الأسلحة ضمت إلى وحدات الحرس الجمهوري الخاصة في العراق. ولن يكون هناك تغيير في نظام الجزاءات ما لم ترد.

وأين المعلومات التي تخفيها الحكومة العراقية بشأن أكثر من ٦٠٠ من الكويتيين والسعوديين ومواطني دول أخرى، نقلتهم الحكومة العراقية من الكويت إلى العراق؟ لقد تكلم ممثلون عراقيون في عشرات الاجتماعات التي تبنتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، بمثل فصاحة وزير الخارجية، ولكن في العام الأخير لم يقوموا بأي عمل بناء لحل حالة واحدة من هذه الحالات الإنسانية المأساوية. ومرة أخرى، ما من عضو من أعضاء مجلس الأمن يتفق مع هذا الإدعاء الذي طرحه العراق. كل ٦٠ يوما، وخلال ٣٤ استعراضا للجزاءات، طالب كل عضو من أعضاء المجلس العراق باحترام جميع التزاماته تجاه الكويت، وكل هذه المطالبات لم تواجه إلا بالخداع والتحدي اللذين استمعنا إليهما من العراق بعد ظهر اليوم.

إنني أرحب بفرصة تسجيل الموقف الصحيح فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). إن الطريقة التي شوه بها وزير الخارجية العراقي حتى أدنى الحقائق الأساسية بشأن هذا القرار يعد إهانة لذكاء كل عضو

بالإجماع - أن العراق لم ينفذ بعد كامل التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالالتزامات التي لها علاقة مباشرة بالكويت، اسمحوا لي أن أستذكر المواضيع التالية: أولاً، الأسرى والمرتهنون الكويتيون ورعايا الدول الثالثة؛ فرغم الاجتماعات المتواصلة للجنة الثلاثية في جنيف واللجنة الفنية المتفرعة عنها والتي تعقد اجتماعاً كل شهر على جانبي الحدود، لم يفلح حتى ملف واحد بعد؛ ولم يتم استرجاع أي أسير. ولكن يبدو واضحاً أن العراق يستفيد من هذه الاجتماعات للتدليل على تعاونه الشكلي مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. إن المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو التعاون العملي والجاد والمثمر مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لإنهاء هذه المأساة الإنسانية بأسرع وقت ممكن.

والموضوع الثاني هو استعادة الممتلكات الكويتية المسروقة سواء أكانت عسكرية أم غيرها؛ ومن ذلك الوثائق الرسمية للدوائر الحكومية الكويتية مثل الديوان الأميري وديوان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية. فبالنسبة للممتلكات العسكرية من دبابات ومدركات ومنظومة صواريخ الهوك، قدمنا، بناء على طلب من نائب رئيس وزراء العراق، طارق عزيز، إلى أعضاء مجلس الأمن قوائم متكاملة بأعداد وأنواع وأرقام تلك المعدات العسكرية. وتم نقل تلك المعلومات إلى العراق عبر المنسق الخاص للأمم المتحدة المكلف باستعادة الممتلكات الكويتية. وقد مضى على ذلك حوالي سنتين دون أي رد من الجانب العراقي حتى هذه اللحظة. بل على العكس من ذلك تم رصد بعض من تلك الآليات والدبابات خلال الحشد العسكري الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ ذلك الحشد الذي استهدف أمن الكويت واستقراره مجدداً.

إننا نقول إن العبرة بالأفعال وليس بالأقوال. والجهة التي تحدد مدى التزام العراق هي مجلس الأمن وليس الحكومة العراقية. إننا ندعو العراق مجدداً إلى إطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية، والتنفيذ الكامل

اهتمام القيادة العراقية المرفهة فعلاً. ونحن نتطلع إلى الوقت الذي يمكن فيه حل المسائل التي أثارها أعمال بغداد الرعناء في الشمال وتنفيذ القرار في آخر الأمر.

وأخيراً، لا بد لي أن أكرر نقطة طرحتها بالأمس. إن بلدانا كالعراق تسعى إلى تجنب التزاماتها بمحاولة تصوير طعننا بقرارات مجلس الأمن على أنه نتيجة نزاع بينها وبين دولة أو دولتين أو ثلاث دول أخرى. لكن الحقيقة تبقى أن التزامات العراق بالامتثال للالتزامات تجاه منظمة الأمم المتحدة هذه. وتحدي العراق لمجلس الأمن مسألة تشغل كل وفد في هذه القاعة، وعلى الأخص الجيران والمواطنين العراقيين الذين تعرضوا لوحشية هذا النظام العراقي بشكل مباشر.

وحتى إذا ما عارض صدام حسين قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) فإننا نحبذ تنفيذه، تماماً مثلما نصر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٨٨ (١٩٩١) و ٦٩٢ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) و ١٠٦٠ (١٩٩٦). وإلى أن يفي العراق بالتزاماته، لن ننظر الولايات المتحدة ومجلس الأمن في تعديل نظام الجزاءات.

السيد أبو الحسن (الكويت): لعل البعض، من الذين استمعوا إلى كلمة وزير خارجية العراق قبل قليل، يتساءلون عن السبب في طلبي ممارسة حق الرد على الرغم من أنه لم ترد إشارة مباشرة لبلدي الكويت ضمن خطابي. الجواب على ذلك هو أن وفد بلادي يود أن يعلق على قول وزير خارجية العراق إن العراق:

"نفذ جميع الالتزامات التي فرضتها عليه هذه القرارات، وبعد أن انتهت جميع الأسباب التي أدت إلى فرض هذه العقوبات الجائرة عليه". (أ نظر أعلاه، ص ٢٦)

إن هذا الادعاء لا يستند إلى الواقع الذي نعيشه ونمارسه. كما أن هذا الادعاء لا يصدقه أو يتجاوب معه أعضاء مجلس الأمن الذين يراجعون كل ستين يوماً مدى تنفيذ العراق لجميع التزاماته. وبعد كل مراجعة يتضح لأعضاء مجلس الأمن وبالإجماع - وأكرر

وثانيا، يبدو أن وزير الخارجية نسي أن يذكر أن الجزاءات تظل سارية لا لسبب إلا لعجز العراق عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والأهم هو العجز عن الوفاء بالتزام تقديم كشف حساب كامل وقاطع بشأن برامج العراق للأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية. وادعاء أن العراق استوفى متطلبات قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) ادعاء عار عن الحقيقة، بمنتهى البساطة - الحقيقة التي تتجلى في التقارير الصريحة لرئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وقبل عام كان هناك احتمال أن تتكشف الحقيقة في القريب. ولكن فرجت إلى النور حينذاك معلومات جديدة اعترفت بها حكومة العراق اقتضت إجراء مزيد من التحقيقات من قبل اللجنة. ومنذ ذلك الحين تكثف نمط العرقلة لتفتيشات اللجنة في الشهور الأخيرة ليثير الشك بأن النظام يخفي عناصر برامجه السابقة. وعندما أصبح هذا معلوما للجميع يكون الادعاء بأن العراق قد أوفى بجميع التزاماته فيما يتعلق بقرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) قد جرد البيان ببساطة من مصداقيته.

ولقد تحدث وزير الخارجية العراقي عن معاناة الشعب العراقي بما يعني أن ذلك كان أيضا من أخطاء كل الناس ما عدا حكومته. وبصرف النظر عن المشاكل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل فإن حكومتي أيدت مع الآخرين قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) بغية تخفيف معاناة أبناء الشعب العراقي العاديين، التي سببتها أفعال النظام.

إن عرض النقط مقابل الغذاء قدم أول مرة في ١٩٩١. واتخذ مجلس الأمن في ١٩٩٥ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ولم يقدم وزير الخارجية تفسيراً لتأخيرات حكومته في قبول ذلك القرار. وبعد قبوله أخيراً في الصيف الماضي، كان تنفيذه سيتم لولا الهجمات في الشمال التي قلبت رأساً على عقب الأساس الذي تم عليه التفاوض في مذكرة التفاهم. ونحن نود أن نرى ذلك القرار ينفذ بمجرد أن يتأكد الأمين العام من أن الظروف تسمح بذلك.

إن حكومتي لم تكن وحدها في إنفاق ملايين الدولارات من خلال البرامج الإنسانية للأمم المتحدة وغيرها لمساعدة شعب العراق في هذه الساعة الحالكة من مدنيته. أما بخصوص الجزاءات، فسوف نظل مسترشدين باهتمامنا بأمن المنطقة، وسوف تظل

لالتزامات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبقية الالتزامات الأخرى.

إننا نحرص على إنهاء المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق. والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي الإسراع باستكمال تنفيذ بقية الالتزامات التي رتبها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولعل نداء الكويت المستمر بسرعة تنفيذ قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) يدل على مدى حرصنا على التخفيف من معاناة الشعب العراقي، ونحدد هنا دعوتنا للعراق إلى سرعة التجاوب مع متطلبات الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار الإنساني. إن قرارات مجلس الأمن وحدة سياسية وقانونية متكاملة لا تقبل التنفيذ الانتقائي أو الجزأ.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن رواية الأحداث التي استمعنا إليها لتوننا من وزير خارجية العراق مدهشة للغاية. فقد أظهر وزير الخارجية مرة أخرى عدم مبالاة الحكومة العراقية بمحنة شعبها. وقد حاول التهرب من اللوم عن المشاكل التي يواجهها العراق وشعبه، وإلقاءه على الآخرين.

إن المسؤولية عن مشاكل العراق لا تقع إلا على الحكومة العراقية نفسها. فقد عرفت منذ وقت طويل الأشياء البسيطة التي يجب أن تفعلها لرفع الجزاءات. ومع ذلك فهي ترفض باستمرار القيام بها. ولنتذكر السبب في معاناة الشعب العراقي بهذه الطريقة ومصير الجهود التي بذلت لمساعدته. وكما قال المتكلم الذي سبقني قبل قليل فإن لفظ "الكويت" لم يرد في بيان وزير الخارجية. ويبدو أنه نسي أن الجزاءات فرضت في البداية في أعقاب اعتداء العراق الفاشم على دولة شقيقة عضو في الأمم المتحدة. بل وهناك الآن مسؤوليات إزاء الكويت بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي لم ينفذ حتى الآن. وتتعلق هذه المسؤوليات بالمدنيين المفقودين وبعودة الممتلكات وبمسائل أخرى.

تلك الجزاءات قائمة إلى أن يتم تنفيذ القرارات كما ينبغي، وإلى أن يكون تهديد العراق لجيرانه قد زال.

السيد حسن (العراق): اسمحو لي أن أرد، بسرعة، على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أولاً، أبدأ بالاستشهاد بالممثل المشهور "إذا كان بيتك من زجاج فلا ترم الناس بالحجارة". هل نسي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن أكبر الجرائم في حق الإنسانية ارتكبتها بلده؟ هل نسي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية جرائمها في هيروشيما وناغازاكي؟ هل نسي جرائمها في فييت نام وفلسطين وأمريكا اللاتينية وكوبا ومناطق عديدة من العالم لا يتسع الوقت للحديث عنها؟ هل نسي عدوانها على العراق وتدميرها البنى التحتية لبلد كامل وإعادةه إلى عصر ما قبل الصناعة بدعوة تحرير الكويت؟ هل نسي عدوانها، قبل أقل من شهر، بتوجيه صواريخها على العراق؟ من ذا الذي أعطى الولايات المتحدة التخويل لتوجيه صواريخها على العراق؟ ما هي المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي تهددها العراق بتحريره مدينة عراقية من قوى التخريب والإرهاب، لكي ترد الولايات المتحدة بالعدوان العسكري؟ أين هي سيادة القانون؟ أين هي الآليات الدولية لحفظ السلم والأمن؟ أليس السلوك الأمريكي هذا عدواناً وإرهاب دولة وسلوكاً غير قانوني؟ إن على الولايات المتحدة أن تجيب على هذه الأسئلة قبل أن تُنصَّب نفسها حكماً على الآخرين.

وقال الممثل الأمريكي إن العراق شن هجوماً على أربيل وأحدث تخلصاً في شمال العراق. أي منطق مضحك هذا؟ هل إن استعادة الدولة للأمن والنظام على أراضيها هو خلخلة للنظام؟ ألم تعترف الولايات المتحدة أنها جندت آلاف العملاء والإرهابيين للقيام بحرب أهلية في العراق ولتغيير نظام الحكم في العراق؟ إن الذي يحرص على النظام وسيادة القانون لا يسعى لإثارة الحروب الأهلية في البلدان، ولا يسعى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، خلافاً لميثاق الأمم المتحدة وخلافاً للشرائع التي يجب الحفاظ عليها.

أما بالنسبة لممثل الكويت، فالحقيقة أننا استغربنا كثيراً أنه أدلى ببيان طويل عن موضوع ليس هذا محله وليست هذه مناسبته. وفي كلمتنا لم نتعرض إلى دولته كما اعترف بنفسه في كلمته. أما إذا أراد أن يستمر ضمن الجوقة، فهذا شأنه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥